محضر الجلسة رقم 227

التاريخ: الثلاثاء 20 ذو الحجة 1446هـ (17 يونيو 2025م).
الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين السيد الحميني رضى لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس في الفترة الممتدة من 10 يونيو 2025 إلى تاريخه بمجموعة من الأسئلة موزعة على الشكل التالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 44 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 189 جوابا كتابيا.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال المجموعة حول البرنامج الوطني للطرق الوطنية إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية وموضوعه "تأهيل المساجد المتضررة"، فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير المتخذة لتأهيل المساجد المتضررة نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير المحترم للجواب.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
وصلى الله وسلم على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أكرمين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار وفريقه على هذا السؤال، وأؤكد لكم بأن المساجد المغلقة تحظى بالأولوية فيما يخص التمويل والتأهيل.

غير أن معالجة وضعيتها تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وآجال زمنية طويلة بالنظر إلى طبيعة الأشغال اللازمة، والتي تشمل العديد من الحالات فيها عمليات الترميم والهدم وإعادة البناء والتي تقتضي بطبيعتها الآجال الضرورية لتنفيذها.

في هذا السياق، وضعت الوزارة منذ سنة 2011 ضمن استراتيجيتها البرنامج الوطني لتأهيل المساجد المتضررة، وخصصت له اعتمادات مالية سنوية مهمة تقدر بـ 300 مليون درهم، وتسهر على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الاستعجالية الكفيلة بتأهيل أكبر عدد ممكن، وقد أسفرت هذه الجهود عن النتائج التالية:

- ✓ تأهيل وإعادة فتح 2020 مسجدا بكلفة مالية بلغت 3 دالمليار و440 مليون درهم، وترميم 149 مسجدا تاريخيا بكلفة مالية تناهز 848 مليون درهم، ووجود 563 مسجدا في طور التأهيل بكلفة تقدر

بحوالي مليار و199 مليون درهم، و16 مسجدا تاريخيا في طور الترميم بتكلفة مالية قدرها 92 مليون درهم؛

- ✓ تسجيل 171 مسجدا في طور الدراسة أو في مرحلة الحصول على التراخيص؛
- ✓ ورغم هذه المجهودات الكبيرة، لا يزال هناك 1454 مسجدا مغلقا يتطلب تأهيلها غلافا ماليا يناهز ملياري درهم، ويعزى ذلك إلى استمرار عملية المراقبة التقنية لبنايات المساجد التي تسفر سنويا عن إغلاق ما معدله 230 مسجدا، وذلك حفاظا على سلامة المواطنين والمواطنات.

وتؤكد الوزارة التزامها بمواصلة الأعمال على تأهيل هذه المساجد وفق الأولويات والإمكانات المتاحة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نرحب بالسيد وزير التجهيز والماء المحترم.

قبل أن أعطي الكلمة للتعقيب للسيد المستشار، يسعدني أن أرحب باسم رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، وباسمكم جميعا بضيوف المملكة المغربية السيدات والسادة رئيس وأعضاء برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الذين يقومون بزيارة رسمية لبلادنا.

(تصفيقات داخل القاعة)

وستتوج هذه الزيارة الهامة بتنظيم مجلس المستشارين وبرلمان (CEMAC[1]) والاتحاد العام لمقاولات المغرب، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب- (CEMAC) وذلك بمدينة العيون يوم 20 يونيو الجاري.

حضرات السيدات والسادة،

مرحبا بكم في بلدكم الثاني المغرب.

وشكرا.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم الهام هذا.

وهي مناسبة لنذكركم، السيد الوزير المحترم، بأن موضوع تأهيل المساجد المتضررة، خاصة تلك التي تعاني من تشققات أو تلك الآيلة للسقوط سواء في العالم القروي أو الحضري من المواضيع التي تلامس بشكل مباشر مشاعر واحتياجات المواطن المغربي، لما للمسجد من مكانة روحية مركزية في الحياة الدينية والاجتماعية للمغاربة، ومن تم فإغلاق أي مسجد لهذه الأسباب يعتبر عند أهل القرية أو الحي نكبة حقيقية.

السيد الوزير المحترم،

إننا نثمن مجهودات وزارتكم في مجال بناء المساجد الجديدة وصيانة المتواجدة منها، غير أن الواقع يكشف أن عدد مهما من المساجد في مختلف جهات المملكة اللي هي أزيد من 1000 مسجدا لا تزال مغلقة وتنتظر الإصلاح، وهي وضعية تطرح تساؤلات مشروعة حول وتيرة التدخلات ومدى شموليتها وعدالتها المجالية وسرعتها.

وإذا تحدثنا عن العالم القروي مثلا، فإن أغلب المساجد بهذا المجال توجد في وضعية هشة، ويشكل جزء كبير منها خطرا حقيقيا على مرتاديها، وهي بذلك تحتاج إلى إصلاح وترميم عاجل منها مسجد إمتيك، مسجد أفخفاخ نتزارت جماعة تمدا نومرصيد، ومسجد مركز جماعة آيت امحمد ومسجد تمديغوت وزمط بجماعة آيت محمد بإقليم أزيلال، ينضاف إلى ذلك المساجد التي انهارت جزئيا أو كليا بسبب زلزال الحوز والتي لازال عددا كبيرا منها في طور الإصلاح.

السيد الوزير المحترم،

نعلم أن مسألة تأهيل المساجد تتطلب اعتمادات مالية مهمة، وأن الوزارة تعمل في إطار المتاح من الميزانية، ولكن هذا لا يمنع من المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاحات، خصوصا بالنسبة للمساجد التي يمكن تأهيلها بكلفة بسيطة أو التي يكفي فيها التدخل الوقائي لمنع الانهيار دون الحاجة إلى إغلاق طويل الأمد، لما له من تكلفة نفسية على المواطنين.

كما ندعو المندوبيات الإقليمية لوزارتكم إلى التفاعل الإداري السريع مع طلبات الإصلاح التي يكون مصدرها أهل القرية أو المحسنون والتي لا علاقة لميزانية الأوقاف بها.

السيد الوزير المحترم،

إن تأهيل المساجد المنشود يجب ألا يقتصر فقط على الجوانب الهندسية، بل ينبغي أن يشمل أيضا تجهيزها وتوفير ظروف استقبال لائقة للمصلين مع مراعاة خصوصية الفئات الهشة، كالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، عبر توفير مرافق مناسبة في إطار معايير الولوجية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم، في حدود الوقت المتبقي إن كان عندكم شي رد على التعقيب؟

[1] La **C**ommunauté **E**conomique et **M**onétaire de l'**A**frique **C**entrale.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

احنا متفقين على كل ما قلتوه، وقلت لكم بأن كاينة 1454 اللي باقيين مغلقة، ومن غير البرنامج ديال الحوز غادي نهضر عليه في السؤال الآخر، وإن شاء الله احنا ماشيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "حصيلة برنامج إعادة تأهيل المساجد المتضررة من الزلزال".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسؤال.

تفضلوا السي المستشار المحترم السي الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

في الموضوع هو له علاقة بالسؤال الأول، فيه تكامل هو الإشكال المتعلق بإغلاق المساجد جراء الزلزال الذي عرفه المغرب، وهاذ الموضوع كان عنده تأثير.

إذن، من خلال الجواب ديالكم تتبذلو جهود كبيرة، السيد الوزير، في هاذ الموضوع ديال الإصلاح، ولكن 1400 مسجدا لازالت مغلقة راه عدد مهم ومهم جدا.

وفهاذ الصدد، بما أنه كاين المقدرات العمومية وكاين مجهود كبير تيبذلوه المحسنين في بناء المساجد، بغينا هاذ العملية في العملية ديال الإصلاح أنه كاين واحد العدد من المساجد اللي الناس مستعدة، لأنه ملي تنشوفو لا مع المسؤولين على المستوى المحلي، الإمكانات والآفاق ما معروفش، المسجد تيتسد ولكن وقتاش غيمكن له يتحل مشكل كبير.

لهذا، ما فيها باس نقلبو على إمكانات بديلة اللي هي يمكن كيفما تيبنيو المحسنين المساجد، يمكن تدار جمعيات أو محسنين اللي يساهمو في العملية ديال الترميم، رغم أن الترميم يحتاج إلى خبرة كبيرة وإلى مجهود كبير، ولكن ما فيها باس أنه نقلبو على إمكانات باش يتفتحو المساجد، لأنه كاين الناس اللي ارتبطو ببعض المساجد بشكل وجداني، ملي تيتسد ذاك المسجد تيشعر براسو.. خاصة كاين مناطق اللي فيها مساجد مكتظة وكاين مناطق بحال المدن العتيقة صعيب ما بقاش حتى الفضاءات فين يمكن يتبناو مساجد جديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للجواب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

احنا متفقين يعني بالنسبة للقضية ديال الحوز ما فيهاش إشكال كاين برنامج ديال 3 سنوات سينتهي في 3 سنوات.

بلغ عدد المؤسسات والمباني الدينية الوقفية المتضررة من زلزال 2516 مبنى منها 2217 مسجدا، أغلق منها 988 موزعة على 6 أقاليم بـ 4 جهات، وبأمر مولوي سامي أطلقت الوزارة برنامجا خاصا لتأهيل البنايات الدينية والوقفية المتضررة جراء الزلزال باعتماد مالي قدره مليار و200 مليون درهم، موزعة على ثلاث سنوات، وتم إحداث وحدة مركزية خاصة لتتبع وتنفيذ هذا البرنامج.

وفيما يخص حصيلة تنفيذ هذه العمليات إلى حدود يونيو 2025:

- ✓ إنجاز 3684 خبرة ودراسة لتشخيص وتحديد نوعية الأشغال، بكلفة 85 مليون درهم؛
- ✓ تنفيذ 1182 عملية تأهيل وإصلاح بكلفة اجمالية قدرها 339 مليون درهم؛
- ✓ إعادة فتح 1127 - هي هاذي اللي قلت عندها فيها مسائل الطفيفة - مسجدا، وتوفير 640 مكانا بديلا للصلاة؛
- ✓ وإيواء 569 قيما دينيا تضررت وانهارت منازلهم الوظيفية.

انطلق البرنامج سنة 2023 مباشرة بعد الزلزال، حيث قامت الوزارة أولا بأشغال التدعيم، ثم بدأت أشغال الترميم والتأهيل في بداية 2024، سيتم تسليم أشغال تأهيل 1092 مسجدا بحلول نهاية 2025، كما سيتم تسليم أشغال تأهيل 845 مسجدا بحلول نهاية سنة 2026، ومن المنتظر أن ينتهي البرنامج نهاية 2026، إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجهود، اللي هي متميزة وبينة وواضحة.

بغيت أنا نستغل هاذ المناسبة، وهنا ما فيها باس، هو الموضوع ديال المسجد الأعظم ديال مدينة سلا، هاذ المسجد اللي تيشكل معلمة روحية داخل المدينة، ومع الأسف، أنه تدارت المسطرة واخذاتو المقاولة وتراجعت المقاولة، وهاذ الشي تيأثر لأنه حتى المواعيد اللي كانت مضروبة باش يمكن له يتفتح هاذ المسجد، واللي تيشكل بالنسبة للناس ديال مدينة سلا، فعلا واحد المحل، واحد السيد جاء عندي هاذي يومين، تيقول لي أودي أنا ما

بغيت نموت بلا ما نصلي في المسجد الأعظم.

وهو هاذي فئة كبيرة، فبالتالي ما فيها باس، كاين الأمور اللي هي مسطرية والقوانين التي لا تسعف، خاصة في العملية ديال ترميم البنايات اللي هي قديمة، ولكن ما فيها باس يتبذل جهد استثنائي، إضافي، سواء بالعلاقة بالمقاول باش يمكن له يتفتح هاذ المسجد، بالإضافة لهاذ المدينة فيها عدد كبير دالمساجد، لأن المقاطعة اللي تنتحمل فيها المسؤولية، أكثر من 50 مسجدا، تيخلق اكتظاظ في مساجد أخرى.

فما فيها باس العدد اللي مغلق على المستوى الوطني كبير، وحتى في العملية ديال التوزيع توزع على الأقاليم وخاصة المدن العتيقة، اللي السياحة الروحية تتلعب فيها واحد الدور أساسي، ملي تنقولو مدينة سلا، تنقولو مدينة المساجد، بين مسجد ومسجد كاين مسجد، ولكن ملي تيتغلقو المساجد تيتخلق مشكل كبير على المستوى الروحي.

تنتمناو، السيد الوزير، بالإضافة للجهود المبذولة يتزاد يتبذل جهد إضافي على الأقل هاذ المساجد ذات المكانة في المدن العتيقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، فيما تبقى من الوقت، إيلا كان هناك رد على التعقيب؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تتعرف عندي علاقة خاصة بهذاك المسجد الأعظم بسلا، راه المرة الأخرى نجيب لك واحد المقالة كتبتها عليه هاذي مدة، بكيت فيها في الآخر ديالها على كل حال، وبكى فيها حتى السي حجي الله يرحمو.

فلذلك، قضية المحسنين وتنفهموهم، في الغالب ما تيساهموش في القضية ديال الترميمات، تيبغيو يبنيو مساجد جديدة إلى آخره، إلا بعض الاستثناءات.

ولكن، فيما يتعلق بقضية المقاولات، أنتوما تتعرفوها، مشكل المقاولات، المشكل أنه ما بقاش قادة، هاذي مسألة عامة وتتأدي لنا سنوات وسنوات، وكل عام تيوقع لنا مشاكل لا حصر لها، هذا القانون، تيتبدل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "ارتفاع مصاريف الحج".

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، تفضلوا السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا في الفريق الاشتراكي هاذ السؤال يعني هاذي أكثر من مرة واحنا تنطرحوه، مرتبط بالارتفاع ديال مصاريف الحج في كل سنة، الشيء اللي تيجعلنا اليوم احنا عاود ثاني تنطرحوه من جديد، اعتبارا لأنه الله يحب العبد الملحاح، حول الإجراءات التي تعتزم وزارتكم القيام بها للحد من هاذ الارتفاعات المضطردة، لأنه الموضوع دابا كل سنة ولى فيه ارتفاعات كبيرة وكبيرة بزاف، خاصة في الوكالات ديال الأسفار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للجواب على السؤال.

شكرا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

وكالات الأسفار ما داخلاش في قضية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي حرة، والإشراف ديال وزارة السياحة عليها.

فيما يتعلق بالتنظيم الرسمي، المصاريف كلها واضحة، أود أن أشير أن تكلفة الحج بالنسبة للحجاج المغاربة المؤطرين من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لموسم 46 قد حددت في 63.770 درهما، أي بانخفاض 3095 درهما مقارنة مع الموسم الماضي، حيث بلغت هذه التكاليف من قبل 66.865 درهم.

تركيبة تكلفة أداء مناسك الحج تتحدد بناء على جولة من العناصر، ما فيها حتى شي حاجة اللي يمكن تكون مخبية نهائيا ولا يتساءل عنها، يتم توفيرها للحجاج المغاربة وتشمل تذكرة السفر بالطائرة ذهابا وإيابا وتتكون فيها واحد المفاوضة كبيرة مع الخطوط الملكية وكتبعها الخطوط السعودية، راه ما يمكنش لك ما كتقبلش قل مما كان.

وتكلفة أداء مناسك الحج تتحدد بناء على جملة من العناصر، قلنا تذكرة السفر، الإقامة وتشمل السكن بمكة المكرمة طيلة موسم الحج وبالمدينة المنورة لمدة 6 أيام على الأقل والتغذية، وجبتي الفطور والغذاء طيلة مدة الإقامة.

النقل بين المدن وفي المشاعر المقدسة ونقل الأمتعة، الخدمات الأساسية والإضافية في باقة "د" يعني الوكالة والطيافة وشركة كدانة، رسوم التأمين والتأشيرة، الضريبة على القيمة المضافة هي 15% المفروضة من طرف السلطات السعودية، رسم التأطير، واجبات الخدمات الخاصة ببريد بنك.

ومن بين العوامل المؤثرة بشكل كبير أيضا في تحديد مصاريف الحج، سعر صرف الريال السعودي مقابل الدرهم المغربي الذي يحدده سنويا بنك المغرب.

في هذا السياق، تم التنسيق بشكل مبكر مع بنك المغرب خلال موسم

1446، حيث تم اعتماد سعر صرف تفضيلي بلغ ريال سعودي يساوي 2.6118 درهما، وهو أقل من السعر المعتمد في المواسم السابقة.

ختاما، أؤكد لكم حرص الوزارة على مواصلة التنسيق مع كافة المتدخلين، ثم كل المصاريف اللي كتمشي واللي تيوقع الاتفاق معها على الشركاء، إلا وكتشترك فيها 4 ديال الوزارات، يعني من بينها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمالية، والخارجية، وكذا..

فلذلك، هاذ الأمر هذا، والزيادة هي تنظن إلى من جملة الزيادات اللي تتوقع في الدنيا كلها.

شكرا لكم.

لو كان لقينا لو كان خفضنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

ونتفهم الجرد اللي قدمتو فيما يخص المصاريف ديال الحج، صحيح ما فيهاش ما يتخبى، لكن احنا الإشكال اللي تنطرحوه اليوم بشكل كبير هو فيما يخص وكالات الأسفار.

صرحتو، السيد الوزير، على أنه وكالات الأسفار فيها الحرية ديال التنافس، وفيها الإشراف ديال وزارة السياحة، ولكن هذا لا ينفي المسؤولية، يعني من باب المسؤولية التضامنية ديال الحكومة، لأنه ما يجري اليوم في وكالات الأسفار راه حقيقة تيخلع السيد الوزير.

اليوم المصاريف ديال الحج بالنسبة للحج السياحي ديال وكالة الأسفار يتضاعف أكثر من 70% في ظرف سنتين.

نفس العرض اللي كان فهاذي سنتين بـ 10 مليون وبـ 11 مليون، هاذ العام وصل لـ 25 مليون، وإيلا ما كانش عندكم المسؤولية السيد الوزير هاذي مناسبة باش نطالبو أنه تكون عند وزارة الأوقاف المسؤولية، لأن الأمر يرتبط بركن من أركان الإسلام، لأنه ما يمكنش نتركو المضاربين يفسدو على المغاربة دنياهم، واليوم يفسدون على المغاربة حتى الشعائر الدينية ديالهم، وهذا أمر غير معقول وغير مقبول.

أكثر من ذلك، السيد الوزير، سجلنا مع كامل الأسف هاذ السنة، فيما يخص البطاقات ديال المجاملة تم فرض شركتين على الحجاج، في عقود يعني ديال الإذعان، تم فرض شركتين بالإسم يمشيو عند الناس اللي عندهم البطاقة ديال المجاملة، يعني ما خلاولهومش خيار، الشيء اللي كيشكل ضرب ديال المنافسة الشريفة، الشيء اللي كيكرس الريع والانتفاع، وهاذ الشي ماشي مقبول، فيه ركن من أركان الإسلام، هاذ الشي ما مقبولش، وفرضو على الناس أنهم يخلصو بالكاش، ورفضو أنهم يعطيوهم الوصولات ديال الأداء.

أعتقد أنه، السيد الوزير، المسؤولية ديال وزارة الأوقاف في حماية الأمن الروحي ديال المغاربة ثابتة في هذا الشأن، ولابد من تدخلكم، حماية للحجاج المغاربة من المضاربة كيف قلت، لأنه أفسدوا على المغاربة دنياهم، وما مسموحش أنهم نسمحو لهم أنهم يفسدوا عليهم دينهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فيما تبقى من الوقت، إيلا كان عندكم شي رد السيد الوزير؟

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يتعلق بالقضية ديال وكالات الأسفار كيفما قلت لكم، ثم هو العرض ديال الحج معروض على أنه إما المشاركة عن طريق يعني التنظيم الرسمي، يعني حر، الناس أحرار يمشيو للوكالات اللي بغاو، يمشيو للتنظيم الرسمي.

قضية الوكالات، باش نقول فيها شي مسألة، لا أستطيع أن أقول فيها أنها غالية ولا كذا، هاذ المسائل الجزئية اللي فيها يمكن شي احتكار أو تلاعبات كذا وكذا، هاذيك مسألة يبحث فيها، ولكن ماشي احنا، يمكننا نقولو عن طريقكم لوزارة السياحة أنها تبحث فيها، عندكم الحق، بل من الواجب ديالكم أنكم تثيرو كل مسألة اللي هي فيها شيء اللي هو مخالف إما للقانون وإما للأخلاق.

ثم هاذ القضية ديال الحج، هي مسألة مع الله تعالى واش يقبلو ولا ما يقبلوش؟ دفعت 500 مليون ولا 5 دالملايين، واش مقبول ولا ما مقبولش، ما كاينش مسألة هاذي ما فيهاش مسألة ديال الدنيا من أولها إلى آخرها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان الموواليان الموجهان لقطاع التجهيز والماء حول "الأشغال العمومية"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا غنعرضها دفعة واحدة.

فالبداية، فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوع السؤال "البرامج المتوقعة لصفقات البناء والأشغال العمومية لوزارة التجهيز والماء في أفق 2030".

السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

عن البرامج المتوقعة لصفقات البناء والأشغال العمومية لوزارة التجهيز في أفق 2030، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "البرامج والمشاريع المسطرة في قطاع البناء والأشغال العمومية في أفق 2030".

الكلمة للفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

شكرا السيد الرئيس.

عن كيفية تدبير وتمويل أوراش البناء والأشغال العمومية في أفق مغرب 2030 نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للجواب على السؤالين، يمكن تتقدموا للمنصة.

السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون البرلمانيون،

أود في البداية أن أشكركم على هذا السؤال.

وفالواقع، ينبغي التذكير بأنه في كل سنة، في شهر أبريل نظمنا لقاء مع المستثمرين ومع المقاولات المغربية، من أجل تقديم هذه البرامج التي هي مبرمجة بالنسبة للسنوات المقبلة.

وفي هاذ الإطار، بغيت نعطيكم واحد ثلاثة ديال الأمور اللي هي أساسية:

الأمر الأول، وهو أنه وقعت قفزة نوعية بالنسبة للاستثمارات في مجال التجهيز والماء، وخير دليل على ذلك، أن الميزانية فهي انتقلت من 43 مليار ديال الدرهم سنة 2023 إلى 70 مليار ديال الدرهم سنة 2025.

وبالطبع هذا معلوم كان عندو واحد الوقع إيجابي، وغيكون عندو وقع إيجابي على التشغيل بحكم أنه سيتم إحداث 27 مليون يوم عمل بفضل هذه الأوراش الكبرى.

ونتحدث فقط عن 2025، عاد معلوم كما تفضلتو السؤال بالنسبة للسنوات المقبلة.

ففي هاذ الإطار، هنالك أولا ما هو مرتبط بالماء، فأنتم تعلمون بأننا أولا انطلقنا ونقوم طبقا للتوجيهات الملكية بمواصلة وتسريع البرامج المتعلقة ببناء السدود، عندنا اليوم 16 سد اللي هو في طور الإنجاز اللي غيمكننا من إضافة 20 مليار مكعب بقدرة استيعابية إلى 4 دالمليار ونصف ديال الأمتار المكعبة، زيادة على 3 سدود جديدة اللي وافقتيو عليها في إطار القانون المالية لهاذ السنة، زيادة على البرامج اللي تدخل في إطار المخطط الوطني للماء، اللي كما تعلمون، طبقا للتوجيهات الملكية تم رفع الإمكانيات المادية إلى 145 مليار ديال الدرهم.

النقطة الثانية، هنالك كذلك ما هو مرتبط بالربط المائي وبطريق سيار للماء، وكما تعلمون جلالة الملك في خطاب العرش أكد على ضرورة وضع هاذ الطريق السيار من واد لاو إلى اللوكوس إلى سبو إلى أبي رقراق باش نوصلو إلى أم الربيع، وقع التوقيع على اتفاقية مؤخرا طبقا للاتفاقيات الاستراتيجية المجددة ما بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، واللي غيتم تفعيل معلوم هاذ المشروع اللي هو أساسي واللي غيمكن في مرحلة أولى من ضخ 800 مليون متر مكعب سنويا، ونقله من سبو إلى أم الربيع لكي يصل إلى مليار و200 مليون متر مكعب في مرحلة ثانية من واد لاو إلى أم الربيع.

هنالك كذلك ما هو مرتبط بالبرامج المتعلقة بتحلية المياه، اليوم يمكن لي نقول لكم بأن كنا في 40 مليون متر مكعب وصلنا اليوم إلى 320 مليون متر مكعب، ولكن في أفق سنة 2030 غنوصلو لمليار و700 مليون متر مكعب.

وفهاذ الإطار، فغتعطى انطلاقة ديال العديد من المحطات ديال تحلية المياه اللي عندها واحد الهدف استراتيجي واللي غيمكن من 50% ديال ساكنة المغرب أنها نضمنو لها الماء الصالح للشرب، كيفما كانت التطورات المناخية.

هنالك في مجال الطرق، هنالك ما هو مرتبط بالطرق السيار، وانتوما عرفتو بأن استأنفنا العملية ديال الطرق السيار، بحكم أننا الطريق السيار إن شاء الله اللي غتكون ما بين الرباط والدار البيضاء القارية، هنالك الطريق السيار كذلك ما بين جرسيف والناظور، وعندنا كذلك دراسات اللي احنا تنكملوها خصوصا ما بين مراكش وفاس مرورا من خنيفرة وبني ملال.

وهنالك كذلك الطرق المزدوجة اللي هي كذلك غتضاف، عندنا من 1800 كلم دابا ديال الطرق السيار وصلنا لـ 2103 كلم من الطرق السريعة، واللي إن شاء الله غتضاف 1000 كلم إضافية في إطار المخططات ديال التنمية الجهوية، وفي إطار كذلك هاذ البرنامج الطرقي اللي احنا تنشتغلو عليه، زيادة بالطبع على الموانئ، وأخص بالذكر ميناء غرب المتوسط إن شاء الله اللي غيكون جاهز في الشطر الثاني من سنة 2026، إن شاء الله، اللي غننطلقو في الاستغلال ديالو، وهو جاهز من حيث البناء ولكن غا ننطلقو في الإنجاز ديالو.

هنالك بالطبع الميناء ديال الداخلة الأطلسي اللي عندو واحد القيمة أساسية واللي هو على أساسه تدارت المبادرة اللي أطلقها جلالة الملك ديال الأطلسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب على جواب السيد الوزير، فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

جوابكم السيد الوزير خصص للتنويه لما بذلته هذه الحكومة لتسريع الأوراش الكبرى لتحديث بلادنا في أفق 2030، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

هذا الجواب يؤكد على ضرورة الترافع من أجل تحسين البرمجة وترتيب الأولويات وتشجيعكم على الاهتمام بالمناطق التي تعرف مشاكل بنيوية وتحتاج إلى تدخلات بمشاريع مهيكلة لإطلاق دينامية تنموية متكاملة.

مطالبون، السيد الوزير، بضرورة إطلاق نموذجا تنمويا خاصا بالمناطق الحدودية، بالخصوص المناطق الحدودية الشرقية التي تتوفر على مؤهلات كبيرة يمكنها الإسهام في رفع النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية للمنطقة، خاصة بعد النجاح الكبير الذي عرفه النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية والبرنامج التنموي للمناطق المحاذية لسبتة ومليلية.

في هذا السياق، نذكركم بمطلب إحداث وكالة خاصة بتنمية الأقاليم الحدودية، والتي سبق أن طالب بها فريق محترم بالمجلس الموقر خلال الولاية السابقة.

وأستثمر هذه الفرصة للتذكير بأهمية منطقة تازة في هذا التخطيط، فكلما تعلمون أن تازة هي ملتقى الارتباط بين الشرق والغرب والشمال، وإذا استطعتم حل إشكاليات التجهيز التي تعرفها هذه المنطقة ستسهمون في تنمية الشرق وتسهيل الولوج بين شرق المملكة وغربها وشمالها.

صحيح، أن تكلفة إنجاز المشاريع بالإقليم تبقى مكلفة نسبيا، نظرا لإكراهات التضاريس الصعبة التي تميز المنطقة، إلا أن فتح مشاريع للبنية التحتية الطرقية بكل الجماعات الترابية من شأنه أن يحدث قفزة نوعية على المستوى التنموي، خصوصا أن المجال الترابي لتازة لازال إلى حدود اللحظة يعاني من خصاص محول في البنية التحتية الطرقية.

لذلك، فإن تسريع إحداث البنية التحتية بإقليم تازة القريب من ميناء الغرب-المتوسط سيفتح للمنطقة أمام توافد الاستثمارات الكبرى الكفيلة بربط الإقليم بركب النهضة التنموية.

وهذه محطة أساسية نحثكم فيها كذلك على توجيه الشركة الوطنية للطرق السيارة لمعالجة عميقة لمشكل الطريق السيار فاس-تازة، لما تعرفه هذه الطريق من تدهور سريع للقارعة، وما تشكله من خطورة على المستعملين، خصوصا أن هذا الشريان الطرقي سيشهد في المستقبل القريب حركية كبيرة للمركبات والعربات والشاحنات المتوجهة من وإلى ميناء غرب المتوسط.

السيد الوزير المحترم،

اليوم، الحمد لله، ميناء غرب المتوسط بدأ يستقطب مشاريع استثمارية كبرى والوحدات الإنتاجية والتحويلية، لذلك نؤكد مرة أخرى على تعزيز وتحسين شبكة الطرق الوطنية بالمنطقة لمواكبة هذه النهضة التنموية التي تعرفها المملكة الشريفة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار من الفريق الحركي، السيد المستشار المحترم للتعقيب.

المستشار السيد نبيل اليزيدي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأكيد أن قطاع البناء والأشغال العمومية يعد أحد القطاعات الاستراتيجية في الهيكلة الاقتصادية لبلادنا، وأكيد أنه جزء مهم من الدينامية الاقتصادية، إذ يساهم فيما يتجاوز 6% من الناتج المحلي الوطني ويشغل ما يتجاوز مليون مواطن مغربي، أي بمعدل 10% من مجموع الشغيلة في بلادنا.

أؤكد أن هذه الأرقام سيتم تطويرها نتيجة مجموعة من المشاريع المزمع إقامتها، خاصة وأن المغرب مقبل على تنظيم مجموعة من التظاهرات الرياضية، وعلى رأسها تنظيم كاس العالم في 2030، ولكن هناك تحديات ومشاكل.

اليوم الحكومة السيد الوزير، تحتاج إلى الوعاء العقاري لإنجاز مشاريعها، ملزمة بإعمال مسطرة نزع الملكية، القانون الحالي لسنة 1982 يثير مجموعة من الإشكالات التي تضر بطرفي المسطرة، سواء بالنسبة للحكومة أو المواطنين.

اليوم، نحن بحاجة إلى قانون جديد، بقواعد قانونية متينة تضبط حق الحكومة في الحصول على الوعاء العقاري، وتحمي حق المواطن في الحصول على تعويض يجبر الضرر اللاحق به في أقرب وقت ممكن.

التحدي الثاني هو أن اليوم المواطن المغربي، يلاحظ أن الأوراش التي تقوم بها الحكومة فيها المجال ديالكم، السيد الوزير، منحصرة في ستة ديال المدن اللي هي عواصم ديال ستة ديال الجهات، وهذا يثير سؤالا أو يكرس وضعا قدحيا، استعماريا لمغرب نافع وغير نافع.

اليوم هناك خوف من أن تصبح الهوة بين المدن المغربية تتجاوز أو تصل إلى مئات السنين الضوئية، وجلالة الملك في رسالته أو في الرسالة الملكية لـ 14 مارس 2023 كان واضحا، اعتبر أن هذه الأوراش التي تقوم بها الحكومة بمناسبة تنظيم كأس العالم، يجب أن يكون حافزا لتسريع التنمية في جميع جهات المغرب.

وحتى أكون معك واضحا، السيد الوزير، نحن في إقليم الحسيمة لا زلنا ننتظر مشاريع وزارة التجهيز المتعلق بتأهيل البنية التحتية، لا زلنا ننتظر تأهيل الطريق الوطنية رقم 2 لفك العزلة عن مجموعة من الجماعات، لا زلنا ننتظر إصلاح الأعطاب اللاحقة بالطريق الساحلية، لا زلنا ننتظر - كما واعدتمونا السيد الوزير - تثنية الطريق الذي سيربط الحسيمة بالميناء

المتوسطي بالناظور، الذي سيشكل فعلا فرصة للتأهيل الاقتصادي لمناطق صناعية شبه فارغة في إقليمنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير،

فيما تبقى من الوقت، إيلا كان عندكم رد على التعقيبين.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لجوج الأمور:

أولا، نحن طبقا للتوجيهات الملكية نشتغل على العدالة المجالية، وبالتالي يمكن نقول لكم بأن بالنسبة لكأس العالم فهنالك أكثر من 30 مدينة اللي غادي تستافد من هاذ الأوراش الكبرى لتهييء البنية التحتية الضرورية في هاذ الإطار، زيادة على ستة المدن اللي تكلمت عليها، زيادة البرامج اللي تنديروها على الصعيد الجهوي مع الجهات، وكل جهات المملكة فهي تستفيد من برامج قوية اللي درناها حسب الأولويات ديال الجهة، باتفاق مع الوزارة.

النقطة الثانية، وهو أنه بالنسبة لميناء الناظور- غرب المتوسط فغادي تستافد منه المنطقة ديال الشرق ومنها كذلك الحسيمة فهي غتستافد، وعندنا الطرق اللي هي مبرمجة في هذا الإطار، وكذلك المناطق ديال فاس- مكناس اللي هي غادي تلعب واحد الدور أساسي في هذا المجال، وتازة بالطبع هي داخلة في إطار هاذ التصور اللي تكلمنا عليه، اللي هي الربط ما بين الحسيمة وفاس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الآنية الموالية حول المشاريع المينائية، تجمعها أيضا وحدة الموضوع، وغادي نعرضوها دفعة واحدة.

البداية مع فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الاستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الوزير المحترم، عن المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الاستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الاستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة الفريق الاستقلالي فهاذ السؤال، اللي هو المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الاستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار.

عندما نتكلم على الميناء..

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

عندما نتكلم عن الميناء، نذهب بعيدا من الجنوب من ميناء الداخلة إلى ميناء طنجة المتوسطي إلى ميناء الناظور إلى مشاريع أخرى ستصلها أو سيصلها الترميم والتجهيز ليبقى ويظل مغربنا الحبيب رائدا في هاذ المجال.

ولا يمكنني أن أتجاوز الحدث البارز الذي عرفه العالم، أقول المحيط أو البحر الأبيض المتوسط خلال القمة الأخيرة "إفريقيا من أجل المحيط"، هاذ القمة اللي ترأستها سمو الأميرة لالة حسناء مع السيد رئيس الجمهورية الفرنسية، بتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث كان المغرب بارزا وكان المغرب محط اهتمام مختلف المنابر الإعلامية الدولية، نظرا لما حققه من إنجازات كبيرة أبهرت العالم بأسره.

نعم، السيد الوزير أهنئكم على ما قمتم به في هذا المجال، ولا زلنا نطمح إن شاء الله إلى المزيد لخلخلة هذا الموضوع ولإنشاء محطات مينائية كبرى ستساهم لا محالة في امتصاص البطالة التي تعاني منها جل دول العالم، والمغرب أصبح الحمد لله رائدا، وأصبح يهتم اهتماما كبيرا وبالغا باليد العاملة، اليد العاملة المؤهلة التي أصبح المغرب يزخر بها لا ينقصنا سوى الاهتمام بها.

وأنتم السيد الوزير، يشهد لكم اليوم بعنايتكم الفائقة بهذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثالث موضوعه "المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق على ضوء الاستراتيجية الوطنية للمحيطات والبحار".

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن المشاريع المينائية الكبرى ودورها في تطوير الاقتصاد الأزرق، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة على الأسئلة، يمكن تتفضلوا للمنصة إيلا بغيتو السيد الوزير.

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون البرلمانيون،

فبالنسبة لهاذ السؤال الهام من الضروري أن نؤكد بأن بلادنا، طبقا للرؤية الملكية السامية، فهي اعتمدت رؤية متكاملة من أجل دمج أسس الاقتصاد الأزرق في مختلف الاستراتيجيات القطاعية على الصعيد الاقتصادي، وترتكز أساسا على التوازن بين استغلال الموارد البحرية والحفاظ عليها، وكذلك تعزيز الابتكار والاستثمار في الأنشطة المتعلقة بها.

وفي هذا الإطار، وتنزيلا لرسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال قمة إفريقيا من أجل المحيط المنعقدة الأسبوع المنصرم، والتي أكدت أن: **"الاقتصاد الأزرق لم يعد ترفا بيئيا، بل بات ضرورة استراتيجية."**

انتهى النطق الملكي السامي.

انخرطت وزارة التجهيز والماء بشكل فعال ومسؤول في هذا الورش الملكي من خلال دمج الاقتصاد الأزرق في إطار استراتيجية الموانئ.

ويمكن القول أن بلادنا والحمد لله تزخر بأكثر من 40 ميناء، ووصلنا إلى مستوى ديال 300 طن سنويا في هاذ الإطار كطاقة استعابية، واللي غنوصلو إن شاء الله في أفق سنة 2030 إلى 400 طن مستقبلا، وهذا من خلال:

أولا، الانتهاء من أشغال ميناء الناظور- غرب المتوسط واللي إن شاء الله غننطلقو في الاستغلال ديالو ابتداء من الجزء الثاني من سنة 2026، واللي هو غيجعل من هاذ المنطقة قطبا لوجيستيكيا هاما، وكذلك قطبا أساسيا من حيث التنويع، كذلك الحركية الاقتصادية في هذا الميناء، لأن هنالك البعد اللي أنتوما تتعرفوه المرتبط بالحاويات اللي غنوصلو لـ 3 مليون ديال الحاوية، وقعت فهاذ الإطار والاتفاقيات مع (CMA CGM) و(MSC[2]) اللي هما غيقومو بذلك، وغنوصلو إن شاء الله في مرحلة ثانية إلى 5 دالمليون ديال الحاويات.

للتذكير، طنجة المتوسط وصلنا إلى 10 مليون حاوية السنة الماضية.

من جهة أخرى، هنالك كذلك ما هو مرتبط بالأنشطة الأخرى اللي هي مهمة ومن بينها فهاذ الميناء فهو دخل في إطار الاستراتيجية الملكية ديال الهيدروجين الأخضر واللي هي كذلك غيمكن لنا نصدرو من هاذ الميناء الهيدروجين الأخضر، وبالتالي غيعطي هذاك البعد ديال الطاقات المتجددة (عندنا واحد الشركة اللي اليوم لأن عندنا إن شاء واحد المحطة صناعية ولوجيستيكية اللي غادي توصل لـ 5000 هكتار)، كاين واحد الشركة صينية اللي غتبدا إن شاء الله الشهر المقبل، غتبدا تصدر كذلك ف إطار هاذ البعد ديال الطاقة الريحية المنتوج ديالها من هاذ الميناء.

زيادة على هاذ الأمر، فهنالك كذلك هاذ الميناء غيرجع كذلك ميناء ديال الغاز، أي غيمكننا نستوردو الغاز الطبيعي من خلال هاذ الميناء، باش أننا نربطوه مع الأنابيب من خلال أنابيب الغاز ومع أنبوب الغاز ما بين المغرب وأوروبا.

من جهة أخرى، وبالتالي هذا تيفتح معلوم مجالات متعددة ديال التنافسية وديال خلق فرص الشغل واللي بحال اللي قلت باش نطورو المنطقة ديال الشرق وكذلك المنطقة الجهة ديال فاس - مكناس.

من جهة أخرى، هناك بالطبع الميناء الجديد الداخلة الأطلسي على الواجهة الأطلسية اللي وصلنا اليوم لـ 38% في الإنجاز ديالو، ولكن إن شاء الله في أفق سنة 2028 يكون جاهز، هاذ الميناء حتى هو عندو واحد البعد استراتيجي لأن أولا، بحال اللي قلنا هو البوابة ديال إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا، أنه بوابة كذلك لأمريكا اللاتينية والربط مع أمريكا اللاتينية في هاذ الإطار وأمريكا.

وثالثا، أنه كذلك غيلعب واحد الدور أساسي في المجال ديال نقل البضائع، ولكن كذلك في المجال ديال الهيدروجين الأخضر وفي المجال الصناعي، إن شاء الله، في هاذ الإطار.

زيادة على أنه نشتغل كذلك على ميناء جديد اللي غيدار في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة لطانطان واللي كذلك غيكون عندو واحد الوقع إيجابي، ما نتكلموش كذلك على ميناء العيون، على الميناء اللي إن شاء الله غيدار في طرفاية كذلك والعديد من الموانئ اللي هي

[2] **M**editerranean **S**hipping **C**ompany.

داخلة، المهيريز كذلك العديد من الموانئ اللي داخلة في هاذ الاستراتيجية اللي تكلمنا عليها، وكلها البعد ديالها وهو البعد التنموي، وأننا ننوعو محركات النمو في هذه الأقاليم المرتبطة بهاذ الموانئ.

والهدف بالضبط وهو خلق فرص الشغل، وفي نفس الوقت كذلك أننا نطورو القيمة المضافة بالنسبة للجهات اللي غتكون فيها هاذ الموانئ، أو لا اللي تتشتغل فيها.

عندنا كذلك واحد النشاط مهم اللي تيدخل في إطار الاقتصاد الأزرق، زيادة على الصيد البحري وهو إصلاح وبناء السفن، وهنا بدينا الورش إن شاء الله اللي يعطينا طلب العروض فيه بالنسبة للميناء ديال الدار البيضاء واللي غيمكن يكون، أنتوما عارفين بأن تيشغل هاذ الأوراش تتشغل العديد من اليد العاملة، وهذا غيكون عندو واقع إيجابي بالنسبة لخلق فرص الشغل في هذه المناطق.

نفس الشيء كذلك في الداخلة الأطلسي غيكون كذلك الأمر ومعلوم أكادير اللي احنا تنزيدو نوسعو في هاذ الاتجاه.

ولكن واحد الأمر ضروري نتكلم عليه، وهو أن هاذ البعد اللي تكلمنا على الاقتصاد الأزرق ضروري نضمنو الاستدامة فيه، وباش نضمنو الاستدامة من الضروري كذلك أن هاذ الموانئ أنها تكون موانئ خضراء، أننا نستعملو الطاقات المتجددة أننا نستعملو كذلك النجاعة المائية في هذا الإطار، وأننا نحميو المجال البحري المينائي.

وفهاذ الإطار، كذلك عقدنا شراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة في إطار اتفاقية الشواطئ النظيفة، باش أن حتى البعد السياحي نضمنو كذلك أن يكون هنالك احترام للبيئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير المحترم، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا كذلك داخل حزب التجمع الوطني للأحرار لازم أننا ننوهو بهاذ الحضور المتميز للوفد المغربي برئاسة الأميرة الجليلة لالة حسناء بالمؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول المحيطات، واللي كان واحد الحضور متميز وكذلك الرسالة اللي وجهها صاحب الجلالة للمؤتمرين، كانت كتبين مدى أهمية المحيطات عند المملكة المغربية وفي التوجهات كذلك ديال الدولة المغربية.

الشيء اللي بغيت نثير، السيد الوزير، هو اليوم بدينا كنحسو بأنه كاين فعلا هاذ المشاريع اللي هي جد مهمة، واحنا لازم أننا كمغاربة نكونو فخورين بهاذ العدد ديال المنشآت المينائية اليوم اللي كتخلقها بلادنا، سواء فالبحر الأبيض المتوسط ولا كذلك في المحيط الأطلسي، لأن ماكاينش غير الداخلة-المتوسط كاين كذلك الميناء الجديد ديال مدينة أسفي اللي حتى هو عندو واحد المجموعة ديال التصورات اللي الآن راه كيتم الإنشاء ديالها.

اللي بغيت نشير ليه، السيد الوزير، هو الميناء ديال الدار البيضاء، كيقول ليك (الجديد له جده والبالي لا تفرط فيه)، فالميناء ديال الدار البيضاء اليوم كنشوفو السيد الوزير أنه بدا كيتجاوز ذيك الطاقة الاستيعابية ديالو، وهذا يعني اليوم ولا بحال إلى كنقولو النجاح ديالو ولا هو عرضة لهاذ النجاح ديالو.

فاليوم كنشوفو واحد العدد ديال البواخر اللي كتبقى ف (la rade) كتنتظر الدخول للميناء لمدة 5 أو 6 أيام وهاذ الشي جد مكلف بالنسبة للشركات ديال البواخر.

كذلك، بغيت نتقدم بهاذ المناسبة السيد الوزير، بالشكر بصراحة للمديرية الجهوية ديال الوكالة الوطنية للموانئ اللي كيديرو واحد المجهود فعلا كبير من أجل تيسير الأمور داخل هذا الميناء، السلطات المحلية، الجمارك، الأمن الوطني، بحيث أنه هاذ الميناء اليوم ولا كيشتغل 24/24، وهذا واحد المجهود كبير.

ولكن، السيد الوزير راه المشكل هو أن الطاقة الاستيعابية ديال هاذ الميناء ما كتستاجبش لهاذ المتطلبات لا ديال الفاعلين ولا الخدمات اللي بغات تقدم الإدارة.

فلهذا كنطلبو منكم، السيد الوزير، بالمناسبة أنكم تعجلو بذاك المشروع ديال الميناء الجاف، اليوم كاينة 220 هكتار اللي هي ديال الوكالة الوطنية للموانئ، والمشروع اللي سمعنا تكلمو عليه فواحد العدد ديال المرات فعدد من المناسبات، اليوم كنظن أننا خصنا نسرعو بهاذ المشروع، لأنه الشيء اللي هو مهم كاينة واحد الدينامية كبيرة السيد الوزير اللي كتعرفها بلادنا من خلال هاذ المجموعة ديال المشاريع اللي كيتم البناء ديالها والتشييد ديالها تهييئا للمونديال، فواحد المجموعة ديال الآليات وديال المواد الأولية اللي كيتم الاستيراد ديالها غير فهاذ الأيام هاذي هي اللي جعلات أنه يكون هاذ الاكتظاظ فالموانئ.

فتصورو، السيد الوزير، أنه مع اقتراب المونديال أشنو غيكون كذلك من استيراد والمكانة ديال مدينة الدار البيضاء والميناء ديال الدار البيضاء، راه غتبقى محافظة على هاذ المكانة ديالها، والطلب للولوج لهذا الميناء.

فلهذا مرة أخرى، السيد الوزير، كنطلبو منكم باش تحرصو شخصيا، احنا كنتيقو فيكم وشفنا المشاريع اللي وقفتو عليها كيفاش خرجات بواحد السرعة، كنطلبو منكم كذلك باش توقفو على هاذ المشروع ديال الميناء الجاف

بمدينة الدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيد المستشار المحترم للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يحق لنا الافتخار في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لما أصبحت تتوفر عليه بلادنا من بنية تحتية هامة والتي حققت طفرة نوعية، خاصة على مستوى التجهيزات الأساسية وذلك بفضل الرؤية المستنيرة لجلالة الملك نصره الله، الذي ما فتئ يولي اهتماما خاصا لمختلف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، كما تبرهن على ذلك مختلف الأوراش الكبرى التي تم إطلاقها، والتي بوأت العديد من القطاعات مكانة متميزة، وأصبحت رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

ومن أبرزها، المشاريع المينائية الكبرى، حيث تمكنت بلادنا من دخول نادي الكبار في البنايات التحتية الأساسية بإنشائها لميناء طنجة المتوسط، الذي اقتحم نادي أفضل 20 ميناء حاويات في العالم، متقدما بذلك على موانئ تاريخية في أوروبا وأمريكا.

وبهذه المناسبة، ننوه بمضامين الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك نصره الله، للمشاركين في قمة إفريقيا من أجل المحيط، المنظم يوم 29 يونيو 2025 بنيس الفرنسية، التي دعا فيها جلالته، إلى مراجعة استراتيجية للدور البحري الإفريقي، وذلك اعتمادا على 4 عناصر:

- نمو أزرق؛
- تعاون جنوب - جنوب؛
- تكامل إقليمي؛
- نجاعة بحرية عبر تكامل السياسات المتعلقة بالمحيط الأطلسي.

السيد الوزير،

لقد حققت القطاعات التي تشرفون عليها، العديد من الإنجازات المهمة، بفعل مجهوداتكم ومساهمتكم الكبيرة في تسريع مجموعة من البرامج والمخططات، وإن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية، هناك 43 ميناء بطاقة استيعابية قدرها 300 مليون طن سنويا، وأكثر من 10 مليون حاوية، و15 مليون مسافر ومؤشر ربط متقدم الرتبة 23 والنجاح الباهر الذي حققه مشروع المركب المينائي طنجة- المتوسط، باعتباره قطبا لوجيستيكيا رائدا ومثالا يحتذى به، بفضل الرؤية الملكية المستنيرة لدليل واضح على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، والذي نتمنى أن يكون مرجعا لتطوير المشاريع المينائية المماثلة، لاسيما ميناء الناظور-غرب المتوسط والداخلة الأطلسي، ومشاريع مينائية جديدة، لما لها من دور كبير في الانفتاح على شركاء المملكة الاقتصاديين، خاصة الواجهة الأطلسية التي تعتبر بوابة على إفريقيا والفضاء الأمريكي، وكذا الإمكانات والفرص التي يمكن أن توفرها لتطوير الاقتصاد الأزرق وجعله محركا حقيقيا للتنمية.

وفي هذا الإطار، فإن ما نؤكد عليه، هو أن الرهان الاستراتيجي للمملكة والإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يوفرها المشهد المينائي الوطني الذي سيتعزز بمينائي الناظور والداخلة، اللذان يستندان على منظومة لوجيستيكية وصناعية ضخمة، مسألة في غاية الأهمية، من أجل الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها البحار والمحيطات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في حدود الوقت المتبقى، السيد الوزير إيلا كان عندكم رد على التعقيبات؟

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، أنا بغيت نشكر السادة المستشارون على التدخلات الهامة، وعلى النقط اللي ركزو عليها.

وفي الواقع، صحيح أن هنالك بالطبع ميناء أسفي اللي هو ميناء أسفي الجديد، اللي دخلنا دابا للمرحلة الثانية ديال الإنجاز ديالو، اللي غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة للمنطقة، وبغيت نرجع لهاذيك النقطة اللي تكلمتو عليها، المرتبطة بالميناء الجاف بالنسبة للدار البيضاء.

هو أولا، كيخصني نذكر بأن أنتوما عرفتيو مع الاضطرابات اللي كانت الجوية، فهذا اللي كان عندو واحد الوقع بالنسبة لميناء ديال الدار البيضاء، وكان هاذ الضغط على الميناء، ولكن الحمد لله دار واحد المجهود خاص من طرف الوكالة الوطنية للموانئ، باش أنه تحل هاذ الإشكاليات، وباش أنه يكون كل ما أمكن معلوم من خلال الأولويات، أنه يتم التفاعل مع الفاعلين الاقتصاديين في المنطقة، باش أنه نضمنو الأمن الغذائي والأمن الضروري بالنسبة لبلادنا فهاذ الإطار.

ولكن أنا اللي باغي نتكلم عليه، هو أساسي، وهو أنه احنا دخلنا فواحد المرحلة جديدة، والمرحلة الجديدة وهو أنه هاذ الميناء الجاف اللي كنتكلمو عليه، احنا تجاوزنا المنطق ديال الميناء الجاف، اليوما غادي نديرو ميناء جاف، ولكن دخلنا فواحد المنطق المندمج، شنو اللي فيه؟ داخلين فيه العديد من.. كاين وزارة معلوم ديال التجهيز والماء، كاين وكالة دالموانئ، كاين هنالك المكتب الوطني للسكك الحديدية اللي حتى هو عندو منطقة في زناتة، غيكون عندنا كذلك وزارة النقل ووزارة الصناعة والتجارة، لأن

غنديرو منطقة صناعية كذلك تما، عندنا صندوق الإيداع والتدبير اللي غيقوم بهاذ الأمر مع الوكالة ديال اللوجيستيك.

الفكرة وهو أنه من خلال هاذيك المنطقة دخلنا العقار اللي عندنا كلنا ودرنا شركة موحدة، واحدة لأن دولة وحدة واشتغلنا على أساس أننا كيفاش يمكن لنا نطورو هاذيك المنطقة، فيها إذن الميناء الجاف، فيها كذلك منطقة صناعية، فيها ميناء المنطق اللي تكلمنا عليه باش أنه نطورو الصناعة كذلك، لأن في إطار السيادة الوطنية الصناعة المتعلقة بما هو مرتبط بالسكك الحديدية، خصوصا أن هاذ المشاريع الكبرى باش أننا يكون الاندماج الاقتصادي في هاذ الإطار، ودخلنا كذلك البعد اللوجيستيكي باش أننا نقلصو من التكاليف ديال اللوجيستيك، زيادة إذن المنطقة وعاد المنطقة الصناعية اللي غيكون عندها واحد الإقبال كبير، ويمكن نقول لكم بأن كاين طلب كبير في هاذ الإطار، واليوم انخرطنا في العملية ديال التفعيل من خلال هاذ الشركة ديال هاذ المشروع الكبير اللي غيكون عندو وقع جد إيجابي على المنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "صيانة الشبكة الطرقية".

فريق الأصالة والمعاصرة.. السيد المستشار المحترم تفضلوا لطرح السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات المتخذة لصيانة الشبكة الطرقية نسائلكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم الإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة للإشكالية ديال الصيانة الطرقية أنتم تعلمون بأن الوزارة فهي تعطي الأولوية لهاذ البعد، وخير دليل على ذلك أنه أكثر من 45% ديال الميزانية ديال الوزارة في مجال الطرق تمشي للصيانة الطرقية، واللي مهم كذلك فهاذ الأمر وهو أننا مشينا بواحد المنطق ديال الطموح أننا نحسنو المستوى ديال الطرق اللي عندنا، إذن ماشي فقط غير الصيانة، ولكن بالصيانة كذلك باش أننا نرفعو من المستوى ديال المعدل ديال الطرق اللي هي حسنة وحسنة جدا.

احنا ملي دخلنا للحكومة كانت النسبة لا تتجاوز 62%، اليوم وصلناها لأكثر من 65%، والهدف أننا إن شاء الله نبقاو نواصلو باش أنه الهدف اللي سطرنا من هنا لـ 2035-2040 نوصلو إلى 80% ديال الطرق تكون في مستوى عالي.

إذن كاين البعد ديال الصيانة وكاين البعد كذلك ديال تطوير هذه الطرق وتوسيع البعض منها اللي داخلة كذلك في هاذ المجال.

نقطة ثالثة كذلك اللي بغيت نأكد عليها وهو أننا هاذ البعد ديال الصيانة اللي هو أساسي هو دخلنا كذلك الطرق القروية اللي ما كانتش داخلة فيها الصيانة، ودخلنا في الميزانية ديال الوزارة ولو أنها ما داخلاش في إطار الاختصاصات ديال الوزارة ولكن دخلنا باش أنه نديرو 500 كلم سنويا ديال الطرق القروية ديال الصيانة ديالها، لأن كما تعلمون ضخت الملايير ديال الدراهم من أجل بناء هاذ الطرق القروية والمسالك القروية، الإشكال وهو أنه تتدهور بعد 5 سنين 7 سنين، وبالتالي بحال إيلا ما درنا والو، وهذا في هاذ الإطار باش أننا نطورو هاذ الأمر.

أكثر من ذلك، أننا دخلنا في إطار شراكة مع الجهات وكاين بعض الجهات اللي تفاعلت معنا إيجابا في هاذ الإطار باش أن خصصت في الإطار ديال الطرق القروية اللي غنبنيو جميع أنه يكون هنالك حصة خاصة للصيانة في هذه الطرق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، للتعقيب على الجواب، شكرا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا على جوابكم القيم.

وبغيت في التعقيب ديالي السيد الوزير نلخصو في 4 النقط:

أولا، لابد من التنويه بالمجهودات الجبارة التي تقومون بها في قطاع التجهيز والماء، سواء على مستوى توسيع وبناء الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية أو الطرق السيارة والطرق السريعة والتي تشكل بطبيعة الحال رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا؛

ثانيا، السيد الوزير، رغم الإقرار بحجم الإنجازات المشكورة والمحمودة، لابد من الإشارة إلى التحديات التي تواجه الشبكة الطرقية الوطنية، وفي مقدمتها تراجع جودة البنيات التحتية الطرقية بفعل الفيضانات والتقلبات المناخية، وهو ما يفرض علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تكثيف الجهود في مجال الصيانة والإصلاح والتأهيل المستمر واستخدام التقنيات الحديثة في الصيانة وتوزيعها عبر مجموع التراب الوطني؛

ثالثا، السيد الوزير، أنا فهاذ النقطة بغيت نهنيكم ونشكركم في نفس الوقت عن الأشغال التي تقومون بها على مستوى الطريق الوطنية رقم 13،

الرابطة بين الحاجب والرشيدية، هاذ الأشغال اللي بكل صدق اعطات النتائج المتوخاة منها، وحققت يعني الرغبة ديال الساكنة، فخففت من الحوادث، ويسرت حركة المرور وربحات نقط لمستعملي هاذ الطريق.

إذن هذا عمل جليل، تنشكركم عليه وتندعيو لكم بالتوفيق والنجاح.

ولكن، السيد الوزير، لا زلنا ننتظر بشوق كبير الطريق السيار من الحاجب إلى الريصاني، مرورا بإقليم ميدلت، ومن الرشيدية إلى مراكش مرورا بإقليم تنغير وورزازات، هاذ الطلب، السيد الوزير، راه ما شي طلبي بوحدي ولا طلب الإقليم الذي أنتمي إليه، ولكن طلب جهة درعة-تافيلالت بكاملها، من ساكنتها، بأقاليمها الخمس وبمنتخبها وطلب كذلك المسؤولين عليها.

فكنتمناو، السيد الوزير، كما جاء في جوابكم القيم قبل قليل، على أن الوزارة راه عازمة تنجز واحد المجموعة يعني واحد الآلاف من الكيلومترات ديال الطريق السريع، بغيت نعرف واش هاذ الجهة مستفيدة من هاذ المشروع أم لا؟

وإيلا كانت مستافدة، أشنو هو السنة، إن شاء الله، فاش غادية تنطلق الأشغال لهاذ المشروع هذا؟

السيد الوزير،

عندي نقطة رابعة وأخيرة، هو أنه يلاحظ واحد البطء في إنجاز الطريق السريع من فاس إلى تاونات، بغينا كمتدخلو باش تعجلو فهاذ الإنجاز ديال هاذ الأشغال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب، فيما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، بغيت نأكد بأنه هنالك بالطبع، الهدف وهو أن نعمل على أن يكون هنالك تدخلات مهمة في كل مناطق المملكة، وفي هذا الإطار فبغيت نقول بالنسبة للجانب ديال الصيانة، أننا وضعنا فرق بالنسبة لدرعة- تافيلالت وكل جهات المملكة، فرق ديال التدخل السريع، باش أنها إيلا كان شي إشكال مطروح فيعني يمكن لها تدخل مباشرة، وحتى الجماعات القروية يمكن تدار شراكات مباشرة مع الشركة اللي عندنا اللي هي خاصة بهاذ الأمر، باش يكون هاذوك التدخلات السريعة ونحلو الإشكاليات اللي يمكن تكون، باش نتجاوزو بعض الإشكاليات.

النقطة الثانية، بالنسبة للطريق، اللي تكلمتيو عليها، احنا اشتغلنا على الطريق مزدوج، طريق سريع، ما بين سنة توصلنا واحد 6.5 مليار ديال الدرهم ديال الكلفة ديالها، واحنا جالسين تنكملو الدراسات فهاذ الإطار.

وبالنسبة للطرق السيار في إطار المشاريع اللي هي تتقوم بالدراسة ديالها، معلوم الرشيدية راه داخلة، معلوم، فهاذ التصور العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "معاناة بعض الساكنة من انعدام الماء الصالح للشرب".

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، تفضلوا السيد المستشار لتقديم السؤال.

شكرا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لرفع الحيف عن ساكنة بعض المناطق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا أولا بغيت نذكر بأن جلالة الملك محمد السادس أيده الله في خطاب العرش كان واضحا، ووضع هدف طموح، وهو أن نضمن 100% ديال الماء الصالح للشرب لكل ساكنة المملكة أينما كانت، وأنه كذلك بالنسبة لمياه السقي أن نصل إلى 80% في هاذ الإطار.

وبالتالي بالنسبة للماء الصالح للشرب فهناك مجهودات كبيرة اللي تمت في هاذ المجال، ومرتبطة بهاذ المقاربة اللي تنسميها احنا "مقاربة مندمجة" اللي هي تدخل فيما يسمى بالبعد المائي ديال لضمان الأمن المائي خصوصا بالنسبة للمواطنين، اللي فيها ما هو مرتبط بالسدود، وتكلمنا على السدود الكبرى اللي هي في طور الإنجاز، زيادة على الربط ما بين السدود وكذلك السدود التلية، اللي فيها البعد المرتبط بتحلية المياه والوقع ديالها اللي غيكون على ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة ديال المدن الساحلية.

ولكن، في نفس الوقت كذلك غيكون الربط ما بين هذه المحطة ديال تحلية المياه وبعض المدن الداخلية بحال مراكش، بحال ابن جرير، بحال اليوسفية، وبحال المدينة ديال خريبكة، هنالك ما هو مرتبط كذلك من بين الأمور التي تم العمل على إنجازها وهو ما هو مرتبط بالمحطات المتنقلة لتحلية المياه أو معالجة المياه الأجاجة، واللي يمكن لي نقولكم بأن وصلنا لـ 240 محطة واللي هي تم الاقتناء ديالها، وأنه راه 70 محطة راه هي في طور الاستعمال، و40 منها أكثر من 45 راه هي تستعمل في العديد من المناطق، خصوصا بالنسبة للمناطق الجبلية وكذلك بعض المناطق الساحلية.

وهنالك كذلك البرنامج الاستعجالي اللي تدار مع العديد من جهات المملكة ووقعو مؤخرا كذلك في إطار اللقاء اللي كان حول الجهوية المتقدمة، واللي كذلك جعلت أن الجهات فهي مشاركة معنا كذلك في إنجاز كل هاذ المشاريع باش نضمنو أن ما يكون أي مواطن يعاني من العطش في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

إن الحديث عن قضية الماء ببلادنا يستدعي منا جميعا الوقوف عند التوجيهات الملكية السامية، حيث أكد جلالته مرارا أن الحق في الماء هو من الحقوق الأساسية التي نص عليها دستور 2011، وهو ما جعل جلالته يولي عنايته الخاصة وباستمرار لمشكل الماء من خلال إعطائه التوجيهات السامية للحكومة من أجل إيجاد حلول ملائمة لمشكل الخصاص في الماء الصالح للشرب ومياه السقي، تماشيا مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع التغيرات المناخية التي أصبح يعرفها العالم، الأمر الذي ترجم بمبادرة إطلاق مشاريع كبرى المتعلق بالطرق السيارة للمياه والتي مثلت خطوة إستراتيجية هامة لربط مختلف مناطق المملكة بشبكة موحدة لتوزيع المياه.

لكن، رغم هذه الجهود، فإن الفجوة بين الطموح والانجاز ما زالت قائمة، خاصة وأن بعض المناطق النائية والمهمشة لم تستفد من هذه المشاريع الحيوية، مما يخلق تفاوتا في الولوج للماء الصالح للشرب بين مختلف فئات المجتمع.

وهنا أستحضر مشكل السدود بجهة درعة- تافيلالت اللي هو الحل الاستراتيجي لمشكل الماء وسد "تاديغوست" الذي طال انتظاره، قلت لنا السيد الوزير، 2025 سوف يتم إنشاؤه، ها احنا وصلنا 2025 وداخلين في 2026 ما شفنا والو، بحال إيلا تنتسناو شي معجزة، راه الساكنة بغات السدود باش تحيي الواحات وتخدم الفلاحة، اللي أغلب الناس تيجيبو طرف ديال الخبز منها، راه الخيرات الشتا اللي جاو مؤخرا كلشي ضاع في الصحاري بسبب التأخر ديالكم في بناء السدود.

أنا بغيت غير نعرف أش دار لكم الجنوب الشرقي؟ حتى ديما مقصي ومهمش في جميع القطاعات، ها العقارب، ها الأفاعي، وتزيدونا حتى انتوما الإقصاء والتهميش، واش هاذ الشي اللي يستاهل الإنسان الطيب ديال الجنوب الشرقي؟ والغريب في الأمر أن جهة درعة تافيلالت غرقاتكم بالخيرات ديالها، لكن بدون مقابل، وديما تتذيل مؤشر التنمية.

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في الوقت اللي بقى لكم السيد الوزير إذا كان عندكم رد على التعقيب.

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت نقول، أولا نحمد الله سبحانه وتعالى على الأمطار اللي همت الجنوب الشرقي، واللي جعل أن الجهة ديال درعة- تافيلالت بفضل السدود اللي بنينا جعلت أن ضمنا من بين سنتين إلى 3 سنوات ديال الإمكانيات ديال الماء الصالح للشرب اللي هي مضمونة بالنسبة للساكنة.

وهذا بالطبع تيبين بأن هذاك العمل اللي قمنا به، لأن سد "أكدز" اللي كان واقف واحنا أسرعنا باش يكون جاهز هذا اللي مكننا أننا نضمنو هاذ المياه أنها تستافد منها الساكنة.

ونقول لكم بأن درنا أكثر من ذلك بالنسبة لزاكورة، وضعنا في المنطقة ديال زاكورة واحد العملية ديال معالجة المياه قريبة من السد باش هاذوك الجماعات، 24 جماعة اللي هي قريبة من السد تستافد كذلك من الماء الصالح للشرب.

زيادة كذلك على المجهودات اللي بذلنا في إطار مع الجهة باش أنه نسرعو في وتيرة إنجاز السدود التلية اللي تكلمتو عليها، ونقول لكم بأن اللي مسؤول على هاذ السدود التلية هي الجهة واحنا تنواكبوها تقنيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن موضوعه "إحداث القناطر وإصلاح البنية التحتية الطرقية بالمناطق الجبلية".

فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال

تفضلوا.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير والإجراءات اللازمة لفك العزلة عن المناطق الجبلية والقروية نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فهاذ الإطار، أنا فقط باغي نقول بأن كما تعلمون هنالك العديد من البرامج التي تم إنجازها المرتبطة بالطرق القروية، وخصوصا بالنسبة للمناطق الجبلية.

وهنالك معلوم المخطط الوطني الأول والمخطط الثاني ديال الطرق القروية اللي نجزاتو الوزارة، وهنالك كذلك البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية اللي سهرت عليه الصندوق ديال التنمية القروية، واللي معلوم كان فيها وزارة الفلاحة والتنمية القروية والوزارات الأخرى المعنية، منها بالطبع وزارة الداخلية واللي كان فيها واحد البعد جهوي في هاذ الإطار من أجل مقاربة جهوية مندمجة.

واللي تحققت فيه أكثر من 17.000 كلم بالنسبة للمرحلة الأخيرة ديال الطرق القروية، واللي استافدت منها بالطبع المناطق الجبلية، زيادة على البرامج اللي هي كتدخل في إطار ديال الشراكات اللي قمنا بها مع الجهات لكي تكون هنالك فك العزلة على العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد جمال الوردي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم القيم الذي يعكس روح المسؤولية الوطنية والمجهودات الكبيرة والمتواصلة التي تبذلها هذه الحكومة لفك العزلة عن المناطق الجبلية وتعزيز البنية التحتية لمعالجة التفاوتات المجالية، وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية وتنزيلا لمحاور برنامج هذه الحكومة، الذي جعل من المناطق القروية والجبلية جوهر التدخلات العمومية لتقليص فجوة الفوارق المجالية، حتى تتمكن المواطنات والمواطنين القاطنين بها من مسايرة الدينامية النهضوية والتنموية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المؤكد أن بلادنا اليوم منخرطة في سلسلة من الأوراش الكبرى تتضمن إنجاز مشاريع ضخمة للبنية التحتية بالمراكز والمحاور الاقتصادية والصناعية والتجارية، والتي تشكل فرصة ثمينة لإدماج المناطق القروية والجبلية في هذه الدينامية التنموية الشاملة.

فالملاحظ أن بلادنا تتوفر على رصيد كبير من البنية التحتية الطرقية والمنشئات الفنية، غير أنه تستثنى في غالب الأحيان المناطق القروية والجبلية، مما يرسخ إشكالات التوازنات الترابية المطلوبة.

إن من شأن إحداث القناطر أو إصلاح الطرقات وتعبيدها وفك العزلة عن العالم القروي والجبلي أن يكون له أثر ملموس ومباشر على المعيش اليومي للساكنة ويعزز التنمية الترابية بمختلف تجلياتها.

في هذا السياق، السيد الوزير، يجب مضاعفة المجهودات الاستثمارية الحكومية لاستهداف الجماعات القروية والجبلية لفك العزلة عنها وجعلها رافعة تنموية منخرطة في مسار المغرب الحديث.

السيد الوزير المحترم،

غير بعيد عن المراكز الاقتصادية الكبرى التي تتوفر على بنية تحتية طرقية مهمة، نجد إقليم الخميسات بحمولته الثقافية ذي طابع جبلي وقروي، لم يحظ بالاهتمام والعناية اللازمة، خاصة وأن الإقليم ذا امتداد جغرافي شاسع يمثل فيه المجال القروي والجبلي النسبة الأكبر من هذا الإقليم، لا من حيث الجغرافيا أو من حيث السكان.

ثقتنا كبيرة في شخصكم، السيد الوزير، وفي هذه الحكومة قصد أخذ هذه الوضعية الخاصة بالإقليم بعين الاعتبار، عبر مباشرة معالجة المقاطع الطرقية لربط الطريق السيار بين إقليم الخميسات وإقليم سلا، لأن الطريق السيار الرابطة بين وجدة والرباط تتوصل آخر محطة ديال العبور هي سيدي علال البحراوي ما تتعرفو واش الطريق السيار أو طريق وطنية.

وتثنية الطرق الرابطة بين الخميسات ومدينة سيدي علال البحراوي عبر تيفلت، ونطلب منكم السيد الوزير بتعزيز البنية التحتية الطرقية بالطرق الجهوية والإقليمية بين الخميسات وسيدي علال البحراوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السيد الوردي.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا فقط فهاذ النقطة بغيت نأكد بأن معلوم خصنا نكونو واضحين، ملي تنتكلمو على المناطق الجبلية تنتكلمو على ضرورة العمل على بناء زيادة على الطرق القروية، منشئات فنية، وهاذ المنشئات عندها واحد الأهمية قصوى اللي احنا تنعرفو ملي تتكون الأمطار فالعديد من هاذ الطرق تتقطع، وبالتالي شحال ديال التلاميذ تيلقاو صعوبة باش يمشيو للمدارس ديالهم، وبالتالي ضروري أننا نطورو هاذ القناطر وتكون هاذ المنشئات الفنية اللي غتمكن من ضمان هاذ الأطفال والساكنة إمكانية المرور، رغم التطورات المناخية اللي يمكن تكون.

من جهة أخرى، بالنسبة لهاذ الجانب الثاني اللي تفضلتيو به، فاحنا تنعتبرو بأن بالطبع كل المناطق فهي تستدعي أن يكون هنالك عمل جاد من أجل تقوية التجهيزات التحتية.

ولذلك، اشتغلنا في إطار شراكة مع الجهة ديال الرباط- سلا- القنيطرة باش أننا نديرو واحد البرنامج خاص في هذا المجال واللي تدخل فيه بالطبع المنطقة ديال الخميسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "برامج الوزارة لتأهيل وصيانة الرصيد الطرقي الوطني".

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا لتقديم السؤال السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

عن تأهيل وصيانة الرصيد الطرقي نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار البرلماني المحترم.

بالنسبة للقضية ديال الصيانة، كما سبق لي أن ذكرت فعندنا أكثر من 45 ولا 46% ديال الميزانية ديال الوزارة في مجال الطرق اللي تمشي للصيانة.

النقطة الثانية وهو أنه اليوم فكنشتغلو على العديد من المجالات.

أولا، سيارة الطرق المصنفة، حيث تقوم الوزارة بعملية التوسيع والتقوية وتجديد قارعة الطريق، الصيانة المنسقة من أجل ضمان تكاملها مع الطرق السيارة والسريعة.

هنالك كذلك سيارة الطرق الإقليمية والجهوية التي تعرف كثافة في حركة السير، أكثر من 2000 عربة فاليوم.

هنالك تأهيل الطرق الجهوية والإقليمية.

وهنالك صيانة المنشئات الفنية المهددة بالانهيار وتوسيع المنشئات الضيقة وترميمها.

وفهاذ الإطار، فوضعنا واحد الأولويات فهاذ المجال، لأن حددنا ما هي نوعية القناطر والمنشئات الفنية اللي مهددة بالانهيار، وعلى أساسها فوضعنا واحد البرنامج خاص، باش فهاذ الثلاث سنوات إن شاء الله، بدينا السنة الماضية أي من هنا لسنة 2026 نكونو ضمنا أكثر من 80% ديال هاذ المنشئات اللي تكون التجديد ديالها.

زيادة كما ذكرت، العمل على صيانة الطرق القروية في إطار هاذ البرنامج الجديد، اللي وضعناه سنة 2024.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، السيد المستشار السي بن فقيه.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

فالبداية، السيد الوزير، أنا كنهنئكم على المجهود اللي كتبذلوه اليوم فهاذ المسألة ديال المتعلقة بالصيانة والتأهيل ديال الشبكة الطرقية الوطنية، والرقم فعلا دال على نفسه، ملي كنهضرو على 45 و46%.

وكذلك، كنهنئكم على هذاك القرار يعني الجريء، أنه اليوم الوزارة بدات كتدخل ماشي غير فقط فالطرق المصنفة، يعني امتدت إلى تأهيل وصيانة بعض الطرق، ولكن السيد الوزير، الخلفية ديال هاذ السؤال، باش نكون معاك واضح، ملي طرحت هاذ السؤال، يعني كنقول بأنه اليوم الهدف ديالنا راه ماشي التأهيل أو الصيانة في حد ذاته، راه الهدف هو الخدمة اللي بغينا نقدمو لهذاك المواطن اللي كيستعمل هاذيك الطريق.

وهنا اسمح لي غادي نعاود نرجع معاك للطريق الرابطة ما بين تزنيت وأكادير، هاذ الطريق هاذي ما بقيتش كنعتبرها طريق وطنية، أنا أعتبرها شارع ما بين المدن، ما بين تزنيت وما بين إنزكان وما بين تزنيت، لأنه علاش؟ إيلا جينا نحسبو عدد المدارات ونحسبو عدد الساكنة، وعدد الأسواق، وعدد هذا.. وكنحسبو يعني المسافة اللي هي قل من 50 كلم أو 60، كنقطعوها فساعتين، أو ساعتين إلا ربع، معنى أن كنتمشاو بـ 40 معنى السرعة ديال المدينة.

ولكن، علاش كنطرح أنا هاذ السؤال اليوم؟ بغيت نطرح واحد المسألة

ديال المراقبة، اليوم ملي كنجيو لهاذ الطرق كنلقو 3 غير من المنطقة اللوجيستية اللي تدارت حتى للطريق السريع اللي غادي للعيون، 50 كلم تقريبا، كنلقاو فيه السيد الوزير 3 ديال الرادارات ثابتة، ولكن ملي كنبقاو غاديين كنلقاو 4 ولا 5 ديال الرادارات متحركة.

علاش طرحت هاذ السؤال هذا؟ لأنه للأسف اليوم كاين عندنا الآليات غادي تأدي هاذ الدور، ولكن للأسف ولينا كنتعاملو مع هاذ العملية ديال الرقابة، كنقولو بأننا بغينا نحميو المواطن من الحوادث وبغينا يعني نصونو هاذي، ولكن للأسف اليوم ولينا كنستعملو المنطق ديال السعي إلى إيقاع المواطن، تصيد المواطن، لأن ملي كتلقى هاذ الرادار اليوم مخبي تحت طوموبيل بيكوب ديال الدلاح، ومخبي فوق الكدية، ومخبي ورا الشجرة، وطالع، هاذ الثقافة يجب أن تزول، لأنه للأسف، ما بقاش الهدف هو أننا نحميو هذا.. لأن ملي كنهضرو على الجودة ديال الطريق، راه هاذ الشي داخل فيها بقوة وبعمق.

ثانيا، اليوم هاذ الصيانة راه بديتو السيد الوزير، فالصيانة ديال الطريق ما بين تزنيت وهذا.. هذا مجهود مشكورين عليه، ولكن أنا تنقول راه واخا نعياو، كيقول لك المثل "شحال قدك من استغفر الله البايت بلا عشا"، راه واخا نعياو ما نصينو فهاذيك الطريق، راه ما يمكنش أن تؤدي الدور اليوم، خصوصا بعد إطلاق هذاك الطريق اللي بين العيون، الطريق السريع اللي كان في إطار التوجيهات الملكية السامية الملك سيدنا الله ينصره، اليوم، الناس كيبقاو غاديين، كيقطعو ذيك المسافة فـ 4 السوايع ونص كيجيو حتى لتما كيوحلو، وبالتالي ولا عندنا واحد النوع من الاكتظاظ.

لذلك، السيد الوزير، أناشدكم، لأن تكلمت اليوم قبيلة، تكلمتي على الطرق، واعطيتي قلت اللي عندها حسن، عندها حسن جدا، وعندها ما عرفتش هاذيك الطريق أش من إيلا اعطيتك ستيلو أحمر، السيد الوزير، أشمن رقم؟ وبغيتك تجي وتستعمل هاذ الطريق، ولا أعتقد أنك غتعطيها أكثر من 5 على 10.

ولكن فنفس الوقت، السيد الوزير، كنطلبوك.. تكلمتي قبيلة على البرامج ديال (les autoroutes) وكنظن أن تم إسقاط هاذ الطريق هذا، وكنلتمس أنكم تعاودو فيه النظر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للرد.

ليس هناك رد.

السؤال العاشر موضوعه "البرنامج الوطني للطرق الوطنية"، تم تأجيله بطلب من أصحابه.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "إستراتيجية الوزارة لتطوير الموانئ الجافة وتحسين الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية".

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

حول إستراتيجية وزارتكم لتطوير الموانئ الجافة وتحسين الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة لهاذ النقطة الأساسية اللي تكلمتيو عليها، وهو الربط بين الموانئ البحرية والمناطق الداخلية، فهنالك العديد من المشاريع التي يتم إنجازها في هذا الإطار، لا من خلال معلوم ما هو مرتبط بالطرق، ولكن كذلك بالنسبة للسكك الحديدية التي نشتغل مع المكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل إنجازها، وهذا الذي يتم القيام به لا بالنسبة للميناء الجديد ديال الناظور-غرب المتوسط، حيث سيكون الربط السككي بين مدينة سلوان والميناء، هنالك الطريق السيار بين جرسيف والميناء، والطريق السيار - بحال اللي قلت - ما بين جرسيف والناظور، هناك توسيع الطريق الوطنية رقم 16 بين الناظور والميناء، ديال 32 كلم.

زيادة على المركب المينائي بالدار البيضاء، قامت الوكالة الوطنية للموانئ بإنجاز المكونة البحرية للربط الطرقي بين الميناء وشبكة الطرق السيارة الوطنية، وتهيئة الأراضي المحاذية لها، إضافة إلى المنشأة الفنية لربط الميناء الجاف وإنجاز موقف الشاحنات بالقرب من الطريقين السيارين "أ1" و"أ3".

كما قامت الوكالة للموانئ في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية اللوجيستيكية بمساحة عقارية تبلغ 200 هكتار في منطقة زناتة، مخصصة وفقا لهذه الإستراتيجية لإنشاء ميناء جاف لتخزين الحاويات العابرة عبر ميناء الدار البيضاء.

وفي نفس السياق، يعرف المركب المينائي لأكادير برمجة مجموعة من المشاريع، أهمها إنجاز مدخل ثالث لميناء أكادير، الذي سيمكن من ربط المركب بالطريق المداري الجديد لأكادير، مما سيمكن من تحسين ظروف ولوج الميناء

وتخفيف الضغط على المدخلين 1 و2، زيادة على المشاريع الأخرى التي نحن في طور إنجازها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم، بحيث أنه فين تنتحدثو، السيد الوزير، على الموانئ الجافة، فإننا ما تنتحدثوش فقط على منشئات لوجيستية، بل عن رافعات حقيقية لتحقيق العدالة المجالية وربط المناطق الداخلية بشرايين الاقتصاد الوطني والعالمي.

نثمن، السيد الوزير، عاليا الجهود التي تبذلها ووزارتكم لتقوية منظومتنا المينائية، خصوصا عبر المشاريع الرائدة، مثل ميناء طنجة المتوسط، الناظور- غرب المتوسط، ميناء الداخلة الأطلسي، كما نسجل باهتمام مواصلة تطوير الربط السككي والطرق لتعزيز تنافسية بلادنا، كما أفضتم به خلال جوابكم.

ولكن، وكما تعلمون، فإن الاستثمار، السيد الوزير، في البنيات المينائية لا يعطي ثماره الكاملة إلا إذا تم تعزيزه بمنظومة لوجيستية متكاملة، خاصة في المناطق الداخلية، حيث تصل، السيد الوزير، كلفة يعني اللوجيستيك إلى 19% من الناتج الداخلي، وهو ما يشكل ضعف المعدلات المسجلة دوليا.

وهنا تبرز أهمية الموانئ الجافة كحل ناجع لتقليص الكلفة وتحسين تدفق البضائع وتثمين الإمكانيات الاقتصادية للجهات.

ومن منطلق شراكتنا المؤسساتية كاتحاد عام لمقاولات المغرب، نقترح عليكم السيد الوزير ما يلي:

أولا، فيما يتعلق بالتخطيط وتثمين البنيات: عبر تسريع تنزيل خارطة وطنية للموانئ الجافة تعتمد على معايير الجدوى الاقتصادية والعدالة المجالية، وكذلك تثمين البنيات التحتية المتوفر من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين: السكك، الطرق، التخطيط الحضري والخدمات اللوجيستية؛

ثانيا، فيما يخص الحكامة والتدبير: عبر توسيع مجالات الشراكة مع القطاع الخاص في التشييد والتسيير، وكذلك إحداث منصة رقمية تربط ما بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة وباقي المتدخلين لتسريع المعاملات وتحقيق الشفافية.

في مجال العدالة المجالية والاستدامة: نقترح السيد الوزير تعزيز ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى هذه البنيات، يعني بشروط تفضيلية واعتماد مقاربة تشجع على الشحن السككي وتقليص البصمة البيئية في انسجام مع التزاماتنا المناخية.

وفي الختام، تنعبرو لكم، السيد الوزير المحترم، عن استعدادنا الكامل والتام لمواكبة وزارتكم في هذا الورش الطموح، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ويعزز تموقع بلادنا في سلاسل القيم الدولية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، إيلا كان هناك رد على التعقيب؟

شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فبالنسبة للنقطة الأولى اللي بغيت نركز عليها وهو أن الوزارة لها استراتيجية خاصة من أجل جعل هاذ الموانئ خضراء، باش أننا نضمنو التنافسية ديالها على الصعيد الدولي، والتموقع ديالنا كذلك على الصعيد الدولي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية في هاذ الإطار من أجل ضمان استدامة ديال هاذ الموانئ، وجعل كذلك أن نوفر للعاملين في الموانئ كل الظروف الضرورية، وكذلك بالنسبة لنقل البضائع من أجل استعمال هاذ الموانئ فيما بعد.

نقطة ثانية، اللي هي مهمة وهو أننا في إطار الموانئ الجافة، فنحن بالطبع نشتغل بهاذ المنظور التشاركي وهاذ المنظور الذي يهدف أساسا إلى أن نضع خريطة التي ستمكننا من تنفيذ ذلك خارطة الطريق، واللي تيدخل فيها هاذ البعد الهادف من أجل أن يكون هنالك تكامل ما بين كل القطاعات، وبالطبع القطاع الخاص فهو له دور أساسي في ذلك مع المنتخبين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني عشر موضوعه "تثمين الموارد البشرية".

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلوا السيد المستشار لطرح السؤال.

شكرا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين الموارد البشرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة، شكرا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فبالنسبة الإشكالية ديال تثمين الموارد البشرية، والهدف ديال تثمين الموارد البشرية فالوزارة بالطبع اعطت واحد الأولوية قصوى لهاذ البعد من خلال العمل على:

أولا، **على مستوى التكوين:** الارتقاء بالتكوين الأساسي كإجراء استباقي واستشرافي، حيث تم اعتماد مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تعزيز التكوين العالي والتقني، خصوصا بالنسبة للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

وهنالك كذلك **تحسين جهاز تنمية الكفاءات:** عبر هندسة التكوين المستمر من خلال إعادة تصميم نظام التكوين المستمر المعتمد بالوزارة، وتتضمن الإجراءات المتخذة في هاذ السياق مجموعة من برامج التكوين طويلة المدى وبرامج تكوين قصيرة المدى، وكذلك ما هو مرتبط بالتكوين المستمر.

وعلى **مستوى التدبير بالكفاءات والتخطيط الوظيفي:** فتعمل الوزارة على تطوير آليات حديثة وفعالة لتحديث الاحتياجات الحالية والمستقبلية، منها الكفاءات، وذلك من خلال تقييم وتحليل الكفاءات التدبيرية والتقنية للموظفين، وتوجيههم نحو المناصب التي تتناسب مع قدراتهم واحتياجاتهم للعمل.

وهنالك كذلك ما هو العمل على مواكبة إدماج الموظفين الجدد من خلال التكوين، والعمل كذلك على تقوية ما هو مرتبط في إطار جولات الحوار الاجتماعي على مستوى المديريات المركزية والمصالح اللامركزة التابعة للوزارة، من أجل أن يكون هنالك تدبير مشترك لهذه الموارد البشرية الأساسية بالنسبة لبلادنا وبالنسبة لهذا القطاع الحيوي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعقيبا على جوابكم، لا يسعني إلا أن أثير مجددا موضوعا، نعتبره في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، جوهريا ومصيريا ويتعلق بتثمين الموارد البشرية داخل وزارتكم، وهي الثروة الحقيقية التي لا يمكن لأي سياسة عمومية ناجعة أن تنجح دون إعطائها الأولوية، حيث تعتبر أحد المحاور الأساسية لتحسين أداء هذا القطاع الحيوي.

للأسف، السيد الوزير، نسجل بمرارة استمرار تهميش الشغيلة بوزارة التجهيز والماء، سواء من حيث غياب التحفيزات المادية والمعنوية، أو غياب سياسة واضحة لتكوين وتطوير الكفاءات، أو من حيث عدم الإنصاف في الترقية وتكافؤ الفرص، وهذا التوجه لا يخدم لا المرفق العمومي ولا جودة الخدمات، خصوصا في قطاع حيوي يرتبط مباشرة بالبنية التحتية والماء، وهما ركيزتان أساسيتان في التنمية.

السيد الوزير،

فكيف يعقل أن نراهن على نجاعة السياسات العمومية في مجال الماء والتجهيز، دون الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري، كيف نقنع الأطر والكفاءات بالبذل والعطاء وهم يعيشون أوضاعا مهنية بلا استقرار ولا مساواة؟ حيث أصبحت تغادر وتبحث عن الأفضل.

تحدثتم، السيد الوزير، عن مسار تقني يعيد لشغيلة القطاع بريقها، إلا أنه لحد الآن لازال هذا المسار لم يجد مساره.

إن القانون الأساسي الخاص بوزارة التجهيز والماء، كان هو الأمل لتنزيل كل ما كانت الشغيلة تطمح إليه، وقد كان للحوار الاجتماعي دور كبير في تحقيقه، إلا أن قطار هذا الحوار انحرف عن طريقه لأسباب نجهلها.

نطالبكم، السيد الوزير:

بإعادة النظر في مقاربة الوزارة للموارد البشرية من خلال:

- فتح حوار اجتماعي قطاعي جاد ومسؤول، يفضي إلى حلول ملموسة تشمل، أولا، توزيع الموارد البشرية بشكل متكافئ في تحمل المسؤولية وبشكل يستجيب للحاجيات الحقيقية للمشاريع والبرامج الترابية؛
- إرساء نظام أساسي عادل يستجيب لكل تطلعات شغيلة القطاع من تحفيز وظروف عمل لائق تصون كرامة الموظف وتحمي من المخاطر التي تواجهه؛
- فتح حوار حقيقي مع النقابات واعتبارها شريكا حقيقيا في كل ما يتعلق بسيادة الوزارة.

السيد الوزير،

تثمين الموارد البشرية، لا يقاس بعدد التكوينات أو العروض النظرية فقط، بل يقاس بالإنصاف، حيث لن يكون هناك أي إصلاح بنيوي إذا لم يصاحب إصلاح حقيقي وشامل في تدبير العنصر البشري.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

وتنشكر السيد المستشار على هاذ الترافع الكبير.

وبغيت فهاذ الإطار، أولا نأكد بأن إيلا كان شي حاجة اللي تنشتغلو عليها داخل الوزارة هو الإنصاف، وإيلا كانت شي حاجة اللي تنشتغلو عليها في الوزارة وهو البعد التشاركي، وبأن تنعتبروه بأن النقابات فهي جزء لا

يتجزأ من الوزارة، بل أكثر من ذلك هي تلعب دورا أساسيا وفعالا من أجل النهوض بالوزارة.

وأنتم تعلمون أين كانت الوزارة وأين هي اليوم الآن؟ وتعلمون كذلك بالنسبة لموظفي الوزارة كيفاش وقع واحد التحول كبير فهاذ الإطار.

وللتذكير، باش الرأي العام يعرف بأن كانت عندنا 35 اجتماعا في إطار الحوار الاجتماعي، منها 14 اجتماعا على الصعيد المركزي، واللي خرجنا بنتائج إيجابية وتنشكر النقابات اللي تفاعلت معنا إيجابا في هاذ الإطار، بل أكثر من ذلك فاشتغلنا كذلك على واحد الشراكة اللي غتكون كذلك مع وزارة الاقتصاد والمالية، وتنشكرها على الدعم ديالها بالنسبة للأعمال الاجتماعية للموظفين، لأن كذلك المتقاعدين تهتمو بهم في إطار الإنصاف اللي تكلمتو عليه.

وبغيت نقول كذلك في إطار الإنصاف، اتفقنا جميعا على معايير الترقية اللي كانت واقفة منذ سنة 2022، واليوم الحمد لله فتم الترقية وانطلقنا فهاذ العملية باش أنه يكون هنالك عمل مجدي يرتكز على الفعالية، تيرتكز على العمل وتيجعل أنه كل واحد يلقى بلاصتو انطلاقا مما قدمه ومن منطق الاستحقاق، هذا هو الهدف اللي تنشتغلو عليه، وسنظل في هذا الإطار في الإطار التشاركي، في الإطار الهادف إلى النهوض بهذه الوزارة باش أنها ترجع الوزارة القوية اللي تتعطي للعديد من القطاعات واللي تتلعب الدور ديالها كاملا، طبقا للتوجيهات الملكية للنهوض بهذا البلد.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة، ونرحب بالسيد الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية.

ونمر للسؤالين الموجهان للوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية حول "الصفقات العمومية" تجمعها وحدة الموضوع.

لذا سنعرضها دفعة واحدة.

فريق التجمع الوطني للأحرار والسؤال موضوعه "حكامة الصفقات العمومية المعتمدة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد عابد بادل.

المستشار السيد عابد بادل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن حكامة الصفقات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة.

عفوا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "حكامة الصفقات العمومية".

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار السيد العلوي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير للإجابة على السؤالين، إيلا بغيت تفضلوا إلى المنصة.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا شكرا على هذه الأسئلة حول الصفقات العمومية، وهاذ الصفقات العمومية بطبيعة الحال تشكل أحد الركائز الأساسية للحكامة، حكامة التدبير.

وبطبيعة الحال كمختلف المجالات، فالصفقات العمومية فيها الجانب المرتبط بالتشريع وفيها الجانب المرتبط بالتنزيل، وهذان أمران يجب أن يتكاملا حتى تمر الصفقات العمومية في أحسن الظروف.

فيما يخص الجانب نتاع التشريع، الحكومة أولت هذا الموضوع أهمية مقبولة جدا، حيث أنه منذ الأشهر الأولى كان الانكباب على إعادة النظر فالمرسوم الذي ينظم هذه الصفقات، وجعله أكثر ملاءمة ومطابقة مع المعايير المعمول بها على الصعيد الدولي، والمرسوم اللي خرج فهاذ الإطار يمكن الجزم بأنه يستجيب إلى حدود كبيرة لهذه المبادئ التي كما قلت معمول بها على الصعيد الدولي.

لا بد أن أذكر بأهم هذه التدابير الجديدة التي أدخلت على المرسوم نتاع الصفقات العمومية لضبط إنجازها وإرساء مبادئ الشفافية المرتبطة بها.

أولها كان هو أنه صاحب المشروع أصبح ملزما في إطار الإعلان عن طلب المنافسة في أي مشروع كان أنه يدرج المبلغ التقديري اللي تتعمل أو لا تتنجزو الإدارة حتى يكون هذا المبلغ رقما في متناول كل المتنافسين.

ثانيا، صاحب المشروع كيفما كان القطاع الوزاري أو المؤسساتي الذي يشرف عليه أصبح يعني ملزما أنه يعطي البرمجة نتاع ثلاث سنوات لمختلف الصفقات التي تعتزم مؤسسته القيام بها وإنجازها خلال ثلاث سنوات، حتى تعطى الرؤية الواضحة والشفافية اللازمة لمختلف المتدخلين ومختلف المقاولات التي تعمل في هاذ الإطار، على أجرأة وبرمجة تدخلاتها في هذه المشاريع.

المسألة الثالثة، هو أنه صاحب المشروع وجب عليه أن يضمن لدفتر التحملات اللي يعني دراسة دقيقة لمختلف العناصر التي تشكل هاذ الدفتر، وتجاوز العموميات التي قد تؤول عند فتح الأظرفة بشكل من الأشكال، يعني شحال ما مشينا في الدقة نتاع هذاك العناصر نتاع دفتر التحملات، فتكون الشفافية أكثر حضورا.

المسألة الأخرى، وهو الأعضاء نتاع اللجنة، كاين شيئين، أولا أنهم يتوصلو بالملف الكامل المرتبط بالصفقة على الأقل ستة أيام، حتى يتمكنوا من الاطلاع على هذه التفاصيل وإعطائهم الفرصة أنهم يفصلو في المنافسة وفق معايير موضوعية.

وثانيا، الإلزامية نتاعهم على أنهم ما تكونش عندهم مصالح مرتبطة بالموضوع نتاع الصفقة بشكل واضح ونهائي.

وفهاذ الإطار، دائما نتاع التطوير نتاع العمل التشريعي المؤطر للصفقات العمومية، تم أيضا الإلزامية نتاع أن الأظرفة اللي كتحتوي على العروض نتاع المتنافسين، وجوب القيام بها في جلسة عمومية، حتى يتعرف كل المتنافسين على العروض التي تقدم بها باقي الأطراف.

المسألة الأخرى، مرتبطة بالعمل داللجنة، أصبحت مجبرة أنها تعلل في أدق التفاصيل الاختيارات أو نتاعها، بمعنى أن حتى الناس أو الشركات التي لم تختر في صفقة معينة تتوصل بكل التحاليل التي قامت بها اللجنة.

وباش نبقاو متبعين هاذ العمل، لأن هاذ التشريع نتاع الصفقات العمومية، بطبيعة الحال، يخضع لدينامية متواصلة يتطور بتطور المجال الاقتصادي الذي تشتغل فيه المقاولة، يتطور بتطور باقي المؤسسات، كان من اللازم أنه نحدثو مرصد مغربي للطلبيات العمومية، حتى يتمكن هذا المرصد من مواكبة هذه التطورات، ويعطي الرأي نتاعو لفض مجموعة من النزاعات حول القراءة والمقروئية نتاع مجموعة من الإجراءات أولا.

ثم ثانيا، المواكبة نتاع هاذ العمل، الصفقات العمومية، والوقوف عند الصعوبات التي قد يجدها أصحاب المشروع أو مشروع معين في كل المؤسسات، وتطويرها بشكل ديناميكي.

والمسألة الأخرى، هي معالجة بعض الاختلالات التي قد تظهر عند تطبيق مختلف المقتضيات نتاع هاذ الصفقات العمومية.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

للتعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

<u>المستشار السيد عابد بادل:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نجحتم في إرساء إصلاح شامل لمنظومة الصفقات العمومية، وهو الإصلاح الذي ساهم في تعزيز مناخ الشفافية والتنافس الحر، وتحسين أثر الصفقات العمومية على الاقتصاد الوطني ومناخ الأعمال، ولا نغفل هنا التأثير الإيجابي للطلبيات العمومية على سوق الشغل وعلى التنمية الترابية والاستدامة البيئية.

هذه فرصة كذلك لنحيي الحكومة والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية على الالتزام الإرادي القوي بالمبادئ الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة والشفافية والنزاهة والمنافسة الحرة، ويتأكد هذا الالتزام بعد تتبعنا للإجراءات التي تقومون بها، السيد الوزير، للتحول الكامل نحو منظومة صفقات رقمية، وشفافية تساهم في حسن تدبير المال العام وتحسين مؤشرات النزاهة والمحاربة الفعالة لممارسة الرشوة والفساد، خصوصا وأنكم أول وزير في تاريخ الحكومات المغربية الذي أحال مرسوم الصفقات العمومية للمصادقة عليه في المجلس الحكومي قبل البرلمان لتوسيع النقاش واعتماد مقترحات البرلمان، مبادرة نعتبرها تاريخية وغير مسبوقة.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي أن أستثمر هذا التعقيب لطرح بضع مسارات ستساهم لا محالة في تجويد حكامة منظومة الصفقات العمومية وتضمن تحقيق الغايات الكبرى لهذه المنظومة وتضمن النجاعة في صرف المال العام، والتي تدعو المدبرين إلى تقييم هذه المنظومة، وخاصة ما يتعلق بمشاكل الصفقات غير المثمرة والغاء الصفقات، والتي تؤثر بشكل سلبي على تنفيذ البرامج العمومية.

وفي هذا الإطار، نقترح الاشتغال على إصلاح البوابة الوطنية للطلبية العمومية لمزيد من الشفافية وسهولة الولوج إلى المعطيات، كما نقترح الاشتغال على التأطير القانوني والتنظيمي للأجهزة المتدخلة في الصفقات العمومية من الآمرين بالصرف إلى تأليف لجان الصفقات ولجان فتح الأظرفة وتعزيز أدوار اللجنة الوطنية للطلبية العمومية.

كما نشجعكم على تطوير أساليب الإشهار والنشر المعتمدة في مجال الصفقات العمومية، واعتماد أساليب التسوق والإشهار الرقمي الحديثة، سواء فيما يتعلق بالبرامج التوقعية أو بطلبات العروض أو المحاضر والتقارير المتعلقة بالصفقات، فالنشر الواسع للمعلومة وسيلة فعالة لضمان حكامة الصفقات العمومية.

وهنا لابد من التركيز على مسألة مراقبة تنفيذ الصفقات العمومية وفق خارطة مخاطر تربط بين كلفة الصفقات ونظام الصفقات المعتمد، بما يسهم في تعزيز الثقة في تدبير الصفقات العمومية، ويضمن الأثر التنموي للمال العام، خاصة في زمن المشاريع التنموية الكبرى التي تتطلب شفافية وحكامة رشيدة لتحقيق الأثر التنموي المستدام.

كما نستثمر الفرصة لنشيد بالنجاح الذي حققه إصلاح منظومة سندات الطلب، وتعميم الرقمنة في هذه المسطرة، يؤكد أن ذلك ساهم في تعزيز ولوج

المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاول الذاتي والتعاونيات للطلبيات العمومية.

لذا ندعوكم، إلى المزيد من الإجراءات المواكبة لهذا الإصلاح لضمان تحقيق الغايات الأساسية، وخاصة تعزيز ضمانات المتنافسين وتقليص السلطة التقديرية للمشتري العمومي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضلوا للتعقيب.

شكرا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

تنشكرك السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

تتشكل الصفقات العمومية رافعة هيكلية للاستثمار الإنتاجي وتطوير النسيج المقاولاتي الوطني.

وفي سياق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، انخرطت بلادنا في دورة استثمارات عمومية كبيرة حيث ارتفعت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بنسبة تقارب 20% سنويا، وهذه الدينامية المتوقع استمرارها حتى سنة 2030.

ولابد في البداية من الإشادة ببعض الخطوات الإيجابية التي عرفها هذا الورش الحيوي خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها:

- ✓ أولا، المرسوم رقم 2.22.431 الذي أدخل أدوات الشفافية ورقمنة الإجراءات وإحداث مرصد الصفقات العمومية؛
- ✓ التخفيض من الأجل القانوني للأداء من 90 إلى 60 يوما؛
- ✓ تحديد أجل أقصى لا يتجاوز 30 يوما للإدارة من أجل المصادقة على إنجاز الخدمات؛
- ✓ تصفية الفوائد التأخيرية من طرف الخزينة العامة للمملكة لفائدة المقاولات بشكل تلقائي دون الحاجة لتقديم طلب من طرف الشركات؛
- ✓ إلغاء مكاتب الضبط الورقية (bureaux d 'ordre) ورقمنة وتحديث المساطر عبر البوابة الرقمية للصفقات العمومية؛
- ✓ تقليص أجل الأداء المتوسط للصفقات العمومية بشكل كبير، حيث انتقل من 144 يوما سنة 2016 إلى 25 يوما سنة 2024؛
- ✓ تطبيق نسبة 15% إضافية على الشركات الأجنبية التي لا تتوفر على مقر بالمغرب لتشجيع المقاولات الوطنية.

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من هذه الايجابيات، فإن تجويد منظومة الصفقات العمومية يتطلب العمل على ما يلي:

1- محدودة تقسيم الصفقات، مما يؤدي إلى تفضيل الشركات الكبرى على حسب حساب الشركات الصغيرة، وهو ما يتطلب تفعيل مبدأ التقسيم لتمكين المقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من المشاركة في الصفقات العمومية؛

2- إصلاح نظام الضمانات (les cautions) من خلال إرجاع الضمانات مباشرة بعد انتهاء الأشغال؛

3- إذ ننوه بنظام الدفع "GID[3]" الخاص بالخزينة العامة للمملكة، الخاص بصفقات الدولة والجماعات الترابية الذي يعمل بشكل جيد، نتساءل عن إمكانية دمج هذه المنصة مع منصة "AJAL" الخاصة بالصفقات المقاولات والمؤسسات العمومية لتبسيط وتوحيد مساطر الأداء.

وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر لكم، السيد الوزير المحترم، عن انخراطنا الكامل في تعزيز حكامة الصفقات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث موضوعه "حكامة تدبير برنامج الدعم الاجتماعي المباشر".

فريق الأصالة والمعاصرة للسؤال، تفضلوا السيد الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول حكامة تدبير برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المحترم للإجابة، شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال:

أولا، نحن متفقون جميعا بأن الورش نتاع الدعم الاجتماعي المباشر اللي هو جزء من الإصلاح الاجتماعي الكامل، هو مشروع ملكي استراتيجي ينفذ في إطار مؤسساتي واضح.

وكما كانت لنا الفرصة لمناقشة هذه الأمور في مناسبات عدة، فهو مشروع ملكي أراده جلالة الملك نصره الله، وفق أجندة زمنية محددة ووفق مكونات

[3] **G**estion **I**ntégrée de la **D**épense.

لهذا المشروع محددة في مجموعة من الخطب الملكية السامية.

وبالتالي فالتنفيذ نتاع هاذ البرنامج يأتي في هذا الإطار.

والدعم الاجتماعي المباشر - كما قلت - هو حلقة إضافية تنضاف لمجموعة من المبادرات الملكية الرامية إلى صون كرامة المواطن المغربي، تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع منسجم ومتضامن على أسس مؤسساتية.

وفيما يخص هاذ الدعم المباشر الذي أريد له أن يكون بطبيعة الحال عمليا شفافا وعادلا إلى المدخل نتاعو الأساسي والرئيسي، وهي المعطيات التي يوفرها السجل الاجتماعي الموحد، وخصنا لابد نتافقو على أن الاستفادة من كل برامج الدعم الاجتماعي انتقلنا من واحد المقاربة كانت مبنية على الإدلاء بمجموعة من الوثائق الإدارية إلى سجل اجتماعي موحد.

اللي مهم في السجل الاجتماعي الموحد هو أننا تنحددو المرتكزات والمعطيات اللي على إثرها يتدار التقييم، وهاذ التقييم ماشي نهائي هو كيخضع لواحد الدينامية متواصلة قد يدخله البعض في هذا الشهر ويغادره البعض الآخر في الشهر الآخر، ولكن اللي أهم من هذا كله هو أن هاذ التقييم أو لا هاذ السجل الاجتماعي الموحد تيضمن للمواطن اللي حس بالتظلم، اللي حس بأن ما اخذاش حقه أنه يترافع بكل ما أوتي من حجج ووثائق ليثبت إنصافه في كل الحالات.

وانسجاما مع هاذ الرؤية، واعتبارا لهذا المدخل، تم إحداث بطبيعة الحال الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، مؤسسة عمومية مستقلة استراتيجية تخضع للنظام المتعلق بهذه المؤسسات في التعيين، وتعمل بطبيعة الحال حتى تتمكن من الوصول إلى هذه الأهداف وفق مبادئ الشفافية والحياد التام بعيدا عن كل الإكراهات، كيفما كان لونها وكيفما كان شكلها وكيفما كانت طبيعتها، لأن الهدف الأساسي - كما قلت - هو أن يصل هذا الدعم كما أراده جلالة الملك في بلورة هذا المشروع الملكي الضخم إلى من يستحقه، مع تصحيح متواصل لهذا المسار حتى نصل إلى الهدف المنشود جميعا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم الواضح.

وفي البداية، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، إلا أن نثمن المجهودات القيمة التي تبذلها الحكومة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية، والذي يعد مشروعا ملكيا، كما ذكرتم، كبيرا بأبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية يعكس الإرادة الوطنية في تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

السيد الوزير المحترم،

تعلمون أن تنزيل هذا الورش وبالأخص ما يتعلق منه ببرنامج الدعم الاجتماعي المباشر لا يمكن أن يحقق أهدافه النبيلة إلا إذا تم في إطار حكامة جيدة تضمن الشفافية والفعالية وتكافؤ الفرص، وهو ما تسعون لتحقيقه.

وقد تابعنا، بفريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، باهتمام كبير مراحل إعداد هذا البرنامج، ونسجل بارتياح كبير النتائج الهامة التي حققتها الحكومة حتى اليوم، لاسيما على مستوى استدامة الموارد المالية لهذا البرنامج والتي لعبت فيها خبرتكم وجديتكم الدور القاطرة في هذا المجال.

السيد الوزير المحترم،

إننا نؤمن بأن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يتم فقط عبر تخصيص الموارد المالية والذي أبليتم فيه البلاء الحسن، بل أساسا عبر ضمان وصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها، لذلك قد تكون هناك فئات في وضعية هشاشة غير مسجلة في السجلات الرسمية أو تفتقر للوثائق الضرورية مما يعرضها للإقصاء رغم استحقاقها، الأمر الذي يتطلب الحكامة الجيدة لتدبير هذا الملف.

من هنا نثمن الحكامة المعمولة في تدبير هذا البرنامج والتي تتميز:

أولا، بتعزيز شفافية معايير الاستهداف؛

ثانيا، بتحسيس التنسيق تدريجيا بين القطاعات الوزارية والمؤسسات المتدخلة بشكل يضمن تكامل الأدوار وتفادي التداخل أو التكرار؛

ثالثا، الدراسة كذلك باستمرار للتظلمات والطعون ومن تم إنصاف المتضررين؛

رابعا، الدراسات الدورية التقييمية لمدى تحقيق البرنامج لأهدافه والتي تشمل معطيات رقمية وتحليلات واقعية؛

خامسا وأخيرا، اعتماد كذلك الرقمنة كوسيلة للشفافية والسرعة مع احترام حماية المعطيات الشخصية وضمان الحق في المعلومة.

السيد الوزير المحترم،

نعلم أنه في حزمة أجندتكم ومهامكم اليومية الكثيرة أنتم منشغلون بقوة بنجاح هذا الورش الملكي الكبير، وأن الرهان اليوم كذلك هو كسب ثقة المواطن في هذا الورش، لأن أي خلل في الحكامة ستكون كلفته ليس فقط مالية، بل أيضا مجتمعية، كما أن نجاح هذا البرنامج من شأنه أن يشكل نموذجا يحتذى به، ليس في باقي برنامج الحماية الاجتماعية ببلادنا، بل بالمنطقة الإقليمية عموما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤالان المواليان حول "القطاع غير المهيكل" تجمعهما وحدة الموضوع وغادي نعرضها دفعة واحدة.

البداية مع المستشار خالد السطي لطرح السؤال وموضوعه "وضعية الاقتصاد غير المهيكل ببلادنا".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا شك أنكم اطلعتم على التقرير ديال المندوبية السامية الصادر في 2024، وأكيد ننتظر منكم حول الإجراءات العملية اللي قمتو بها من أجل إدماج هاذ القطاع في النسيج الاقتصادي الوطني بما يحفظ الكرامة، وكذلك الحماية الاجتماعية لهاذ المعنيين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "القطاع غير المهيكل".

الفريق الحركي لطرح السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

كيفما جا في المداخلة ديال السؤال ديال الزميل ديالي، على ضوء المستجدات اللي جا بها التقرير ديال المندوبية السامية للتخطيط، كنساءلكم على مستجدات السياسات العامة للحد من هذه الظاهرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة على سؤالين، تفضلوا للمنصة ها هي، فضلتوا تما مزيان.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا على هاذ السؤالين اللي بطبيعة الحال كيعنيو موضوع كان ومازال يشكل هاجسا حقيقيا لكل مشروع تنموي، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي لبلدنا.

الإشكال نتاع القطاع غير المهيكل يطرح تحديات اقتصادية، اجتماعية أساسية، الإصلاح الحقيقي الشامل والمتكامل هو أننا نلقاو الإجراءات المتكاملة والمتداخلة لنقل المشتغلين في هذا القطاع من قطاع غير مهيكل، قد يدر أرباحا متفاوتة في مختلف المجالات، ولكن كما قلت الهدف هو أننا ننقلوهم إلى نظام مقاولاتي والتطور التدريجي حتى يصبحوا ضمن خانة المقاولات الكبيرة والكبيرة جدا في المستقبل القريب إن شاء الله، هذا هو الإشكال كامل.

بطبيعة الحال، اطلعنا على التقرير نتاع المندوبية السامية للتخطيط واللي تناول بالتحليل القطاع المهيكل في سنتي 2023 و2024 واللي وصل إلى خلاصة أن هناك أكثر من 2 الملايين نتاع وحدات الإنتاج غير مهيكلة تشتغل في مختلف القطاعات.

هذه الأرقام بطبيعة الحال توحي بأن هناك اتساع هذه الظاهرة بشكل كبير، بشكل كما قلت يطرح تحديا اقتصاديا واجتماعيا أمام بلادنا، ولكن ملي تندخلو في التحليل الدقيق والمعمق لهذه المعطيات، واللي جات بها نفس الدراسة، فأكثر من 85% من هذه الوحدات تصنف، هذه الوحدات الإنتاجية اللي قلت بأن العدد نتاعها كيتجاوز 2 المليون، أكثر من 85%، تصنف ضمن خانة الوحدات الصغرى، وغالبا ما تكون ذات طابع فردي وتزاول في نشاط اقتصادي ما عندوش يعني قيمة مضافة عالية، وبالتالي في غالبية هذه الحالات حتى العتبة نتاع الضريبة على الدخل، اللي هي 40.000 ما تيوصلولهاش هاذ 85% من هاذ 2 المليون، هاذي تكلمت غير باش يكون عندنا واحد التصور على النشاط الاقتصادي اللي تيمارسو هاذ القطاع المهيكل أو لا هاذ 2 الملايين نتاع الوحدات الانتاجية.

وباش نذكر أيضا بالمعطيات المرتبطة بالنظام الجبائي، قمنا جميعا، برلمانا وحكومة، بإجراءين قصد مساعدة هاذ القطاع غير المهيكل إلى ولوج عالم المقاولة، كما قلت، هو نظام المقاول الذاتي والنظام نتاع (CPU[4]) اللي دمجنا فيه الأداء الاجتماعي بالأداء الضريبي في كلفة واحدة، وهذا كله باش نمكنو هاذ القطاع أنه، كما قلت، باش يدخل في النظام دالمقاولة.

علينا أن نقول بأنه رغم الأعداد المهمة التي استفادت من النظامين، والتي تمكنت أنها تمشي في الطريق الصحيح نحو عالم المقاولة، إلا أن التقييم الدقيق لهاذ النظامين لازم أننا نعملوه بشكل جماعي ونزيدو عليه رزنامة من الإجراءات، حتى نجعل منه عاملين أساسيين في تحويل هاذ القطاع غير المهيكل.

وإن شاء الله، نحن منكبون على آخر اللمسات فهاذ النظامين، باش نجيبو لكم مقترحات أثناء تقديم الحصيلة نتاع منتصف السنة المالية نتاع سنة 2025 في بداية شهر يوليوز، الشهر المقبل، إن شاء الله، وتكون عندنا الفرصة داخل لجنتي المالية بالبرلمان لمناقشة التصورات نتاعنا، حتى تكون من بين المواضيع التي سيتناولها مشروع قانون المالية لسنة 2026، أولا التجويد نتاع ما هو موجود.

المسألة الثالثة، أو لا الرافد الثاني الذي يجب أن نستثمره أحسن استثمار،

[4] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

هو الدعم اللي جاي في المرسوم الموجه للمقاولة الصغيرة والصغيرة جدا، يجب أن يراعي هذا التحول، هو اللي عملت عليه الحكومة، انتوما غادي تشوفو الإجراءات نتاعو، المضامين نتاعو المفصلة، وإن شاء الله، غادي يكون من أحد الروافد التي ستمكن هاذ القطاع غير المهيكل أنه يمشي للهيكلة الحقيقية المقاولاتية، لما تضمنه هاذ المرسوم من إجراءات تحفيزية، كما قلت، ليعني أكبر جزء صغير، اللي يمكن لنا نتصوروه في عالم المقاولة من دعم لا في التشغيل ولا في الاستثمار ولا في الاستثمار المجالي، لتوطين وضمان العدالة المجالية.

وبهاذ الرزمة دالإجراءات متكاملة لتجويد ما هو موجود وبالتطبيق السليم للإجراءات اللي جات في المرسوم الموجه للمقاولات الصغرى، أعتقد بأننا غادي نمشيو بواحد الخطى ثابتة، أننا نهيكلو أكبر جزء ممكن من الاقتصاد نتاعنا، حتى ينخرط في مسيرة تنموية ملكية، اللي الوعاء نتاع هاذ الاستثمارات تتوسع وتحتاج إلى مجهود الجميع، بما فيها أولئك الذين يشتغلون في القطاع غير المهيكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار السيد خالد السطي، تفضلوا للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

بطبيعة الحال أكيد أود باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نؤكد، السيد الوزير، على أن الاقتصاد غير المهيكل لم يعد مجرد إشكال اقتصادي ظرفي، بل تحول إلى قضية مجتمعية عميقة، تمس العدالة الجبائية واستقرار سوق الشغل ونجاعة السياسات العمومية، فقط ذكرت على عدد الشركات، المقاولات، نقول لك كذلك حسب التقرير 2.53 مليون نسمة اللي كيشتغلو فالقطاع غير المهيكل ربما أكثر.

لقد أبرز تقرير المندوبية السامية للتخطيط، على أن هاذ القطاع يشغل ملايين المواطنين، ويشكل نسبة كبيرة من نسيجنا الإنتاجي، لكنه يعاني من هشاشة بنيوية وغياب التأطير القانوني والاجتماعي.

السيد الوزير المحترم،

إن إدماج النشاط الاقتصادي غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، يتطلب إرادة سياسية ومقاربة ميدانية تشاركية، ومن هنا نقترح أربع محاور أساسية:

- أولا: تشخيص دقيق حسب الجهات والأنشطة، بطبيعة الحال ما يمكنش نفس الجهات يكون عندهم نفس النشاط غير المهيكل، كل نشاط، كل منطقة على حدة، عندها مقاربة، خصها لا مقاربة ديالها، والخصوصيات ديالها؛
- النقطة الثانية: إقرار تحفيزات ضريبية وإدارية مشجعة، بطبيعة الحال خص يكون تسهيلات فالتسجيل أو فالتعامل من الناحية حتى يتم تبسيط المساطر القانونية، خاصة راك أشرت السيد الوزير، نظام المقاول الذاتي والمقاولات الصغيرة جدا، مع حماية المنافسة غير المشروعة؛
- النقطة الثالثة: تأهيل مهني ميداني ومجاني، وهنا ندعوكم لإطلاق برامج ديال التكوين تكون قصيرة وموجهة للفئات المعنية، خصوصا على أن هاذ القطاع اللي كيضم كذلك فئة كبيرة من الشباب والنساء، هاذ التكوين بطبيعة الحال غيساعدهم على اكتساب المهارات اللي يمكن تأهلهم قصد الاندماج؛
- النقطة الرابعة: أو المقترح الرابع اللي كنقترحو عليكم، السيد الوزير، وراك أشرت ليه فالجواب ديالكم، هو حوار دائم مع ممثلي القطاع، بحيث لا يمكن فرض الإدماج دون الإصغاء للفاعلين الحقيقيين، وبناء الثقة معهم في إطار حوار يضمن الحقوق ويجنب المقاربة العقابية التي تهدد أرزاق البسطاء.

في الأخير، السيد الوزير، لا يفوتني إلا أن نؤكد على أن أهمية إشراك البرلمان، وراك أشرت لها من خلال اللقاء اللي غيكون مرتقب فالشهر المقبل في إطار لجنتين، وهاذي إشارة مهمة وأساسية، بالإضافة للبرلمان مع الفاعلين الاجتماعيين، وأقصد النقابات وكذلك رجال الأعمال، يعني الفرقاء الاقتصاديين معا، فهاذ المخططات والبرامج، والهدف الأساسي هو هيكلة هذا القطاع وجعله من طبيعة الحال يعني مستعاب من الناحية يدخل إلى القطاع المهيكل، وأعتقد هوما غادي يربحو وكذلك حتى الدولة غادي تربح من خلال أكيد الجبايات ومن خلال يعني مجموعة ديال الأمور اللي محرومين منها.

وأكيد راك أشرت كذلك حتى للأمر اللي عندو علاقة بالتغطية الاجتماعية لهاذ الفئة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

للتعقيب، الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير على المداخلة القيمة ديالكم والمفصلة.

فالواقع، فالبداية، غادي نحاول نجيب واحد مجموعة ديال الأرقام اللي ربما

جزء منها جبتوه فالمداخلة ديالكم.

المندوبية السامية للتخطيط كتحدد اليوم أن عندنا أكثر من 2 ملايين ديال الوحدات اللي كتشتغل فهاذ القطاع، اللي كتشغل أكثر من واحد 2 مليون و530 ألف مغربية ومغربي، اللي كيمثلو واحد النسبة كبيرة من اليد العاملة النشيطة فالقطاع غير الفلاحي، واحد رقم المعاملات جد مهول اللي كيتجاوز واحد 253 مليار درهم، واللي ربما كيفوت على مداخيل الدولة الجبائية واحد 45 ولا 50 مليار ديال الدرهم اللي الدولة اليوم فأمس الحاجة فيها لتمويل البرامج التنموية لا الاجتماعية ولا الصناعية.

كيفما قولتو، السيد الوزير المحترم، ما يمكنشن ناقشو هاذ الموضوع هذا، بعيدا عن البعد السوسيولوجي ديالو، المجتمع المغربي فهاذ 50 و60 سنة الأخيرة، عرف مجموعة من التغييرات وظهور مجموعة من الحرف والأنشطة اللي ربما جزء كبير منها بقى فالنطاق العشوائي ديالو، وربما قصر ديال النظر ديال الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام، ما مكنهاش أنها تحتويه ودوز به لواحد القطاع مهيكل منظم وخالق للقيمة المضافة.

فاش تنشوفو هاذ الموضوع هذا لابد أننا نشوفو واحد جوج ديال الزوايا مهمة.

الزاوية الأولى اللي هي ديال الباطرونا والناس اللي تتخدم في القطاع المهيكل اللي تيشوفو فيه، فعلا واحد القطاع منافس اللي تيخلق واحد المنافسة غير متكافئة واللي تيمس بجودة الاستثمار الوطني.

من الجانب الآخر، تنهضرو على كثر من 2 مليون ديال المغربي، إيلا استثنينا ذيك القلة اللي تتنتفع من هاذ القطاع، اللي تيخدمو في واحد الظروف غير لائقة تتفتقد لظروف السلامة بعيدة كل البعد عن مدونة الشغل وقانون الشغل، ولا تخضع لأي ضمانات لا اجتماعية لا تغطية صحية.

لهذا، احنا في الفريق الحركي ندرك مدى تشعب هاذ الإشكال، ولكن فنظرنا هاذ الإشكال هذا إيلا لقى واحد الحكامة وواحد السياسة التقائية غادي نقدرو نحولو منه من مشكل لواحد قاطرة للتنمية، احنا تنقدرو المجهودات اللي تديروها واللي جيتو بها اليوم لا في الجانب الجبائي، لا في الجانب القانوني لا في جانب قانون الاستثمار اللي كان تفصيل ديالو اللي كنسينوه باش نشوفو النقط الإيجابية اللي جات.

ولكن، لابد تكون عندنا واحد السياسة عمومية، كنتنظرو أن المؤسسات المالية تدير الدور الوطني ديالها وأنها تعاون هاذ الناس هاذو اللي ما عندهمش التمويل، كنتنظرو من المجالس المنتخبة لا جماعيا ولا جهويا بشراكة مع قطاع الصناعة والتجارة أنها توفر لهاذ الناس هاذو واحد الوعاء عقاري بأثمنة مناسبة اللي كيلاءم الأنشطة ديالهم، قطاع التكوين الأكاديمي والمهني حتى هو خصو يدير الدور ديالو باش يواكب هاذ الناس من جهة التكوين ومن جهة المواكبة، راه كاين ناس اللي..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السادس موضوعه "آثار الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات".

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لطرح السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

آثار الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للإجابة.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

وباش نستحضر الإرادة السياسية التي تحدث عليها السيد المستشار المحترم غادي نحاول فهاذ الجواب أنني نسرد غير ما قامت به الحكومة عمليا وما صرفته الميزانية العامة في هاذ الاتجاه.

اليوم وصلنا لأكثر من 238.4 مليار درهم موجهة كلها لإجراءات تدعم دخل المواطنات والمواطنين، وبطبيعة الحال لتمكينهم من قدرة شرائية أفضل، وكما قلت في العديد من المناسبات حل جميع الإشكالات المرتبطة بالقدرة الشرائية بطبيعة الحال، ما يمكنليش نوصلو ليه غير بهاذ الإجراءات، ولكن المجهود المالي الذي قامت به الحكومة هو 238.4، مفصلة كما يلي:

- الحوار الاجتماعي: 45.7 مليار درهم، آخر قسط سيصرف في الشهر المقبل إن شاء الله بدون الدخول في التفاصيل، إذن هاذي 45.7 وكيف استفادت منها مختلف الشرائح.

- خصصت الحكومة 88.2 مليار درهم بين 2022 و2024 لدعم المواد الأساسية:

  - 53.6 لدعم غاز البوتان؛
  - 17.5 لدعم مادة السكر؛
  - 16.8 لدعم القمح اللين والدقيق الوطني ضمانا للحفاظ على ثمن الخبز في 1.20 في الوقت اللي عرفت فيه الأسعار نتاع القمح اللين ارتفاعات صاروخية؛
  - 8.6 مليار درهم كان هو الدعم اللي وجهته الحكومة لمهني قطاع

النقل.

- التخفيف من آثار الجفاف على القطاع الفلاحي برسم الفترة 2022-2024، خصصت الحكومة 20 مليار نتاع الدرهم للمحافظة والتخفيف من أثار الجفاف على نشاط الفلاحين بمختلف فئاتهم.

لن أدخل في التفاصيل وفي كلفة الوقف نتاع الاستيفاء ديال الرسوم ديال الاستيراد على مختلف المواد، الأعلاف، إلى غير ذلك.

- الدعم نتاع المكتب الوطني للماء والكهرباء: 12 مليار لـ 3 سنوات متتالية؛

- دعم السكن: إلى حدود 11 يونيو هاذي محينة استفادت 163145 أسرة من هاذ الدعم المباشر، 163145 ملف طلب تم تلقي نتاعو، 52968 أسرة استفادت من الدعم للسكن المباشر بـ 4.3 مليار؛

- التغطية الصحية التي قد نتفق - كما قال السيد المستشار - على أنها تحتاج إلى مزيد من التدقيق في المستفيدين حتى تكون الوضعية سليمة 100%، خصصت لها الحكومة اليوم إلى حدود اليوم، أكثر من 23 مليار نتاع الدرهم؛

- والمبلغ المقدم في إطار الدعم الاجتماعي المباشر 36 مليار منذ انطلاقه.

وهذه هي المركبات وهذه هي التجليات نتاع 238.4 مليار درهم وجهتها الحكومة إلى دعم، كما قلت، الدخل نتاع مختلف الشرائح الاجتماعية والتي بطبيعة الحال تستحق المزيد حتى تحافظ على قدرتها الشرائية كاملة ونتمكن جميعا إن شاء الله من مواجهة الصعاب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار للتعقيب شكرا.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نقدر أهمية الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتخفيف العبء المالي عن الأسرة المغربية عبر تنزيل التدابير الضريبية والجمركية ذات الطابع الاجتماعي، ودعم أسعار بعض المواد، وإعفاء بعض الواردات من المواد الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة، وتعليق بعض الرسوم الجمركية بخصوص مواد أخرى، وخاصة بعض المنتجات الفلاحية واللحوم وبعض الحيوانات الحية.

ورغم ما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير إضافية للحفاظ على استقرار الأسعار، إلا أن الإشكال لازال قائما بالنسبة لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية كاللحوم والأرز وزيت الزيتون، بل يزداد الأمر صعوبة، السيد الوزير، كلما حلت بعض المناسبات والأعياد، وهو ما يجعلنا نتساءل اليوم عن مدى أهمية الإجراءات والتدابير لمواجهة الدعم والقدرة الشرائية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم في ظل هذا الوضع، وعن التدابير والآليات التي يمكن اتخاذها لحماية المستهلك والتصدي لمختلف الممارسات الماسة بحقوقه، والتي لازالت منفلتة من المراقبة والزجر.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لا نخفيكم قلقنا من الآثار السلبية لاستمرار هذا الوضع وتداعياته على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ونرى أنه لابد من بلورة رؤية جديدة ومقاربة إصلاحية عميقة للمنظومة المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وحماية المستهلك، ومن ابتكار آليات جديدة لتطوير مهمة الرقابة والتصدي لمختلف الممارسات التي تمس بحقوقه وتقوية مراقبة الأسعار، وذلك قصد حماية المواطنين من التلاعب بالأثمنة.

وفي نفس الإطار، نؤكد على الأهمية البالغة لتقييم أثر كل دعم مباشر أو غير مباشر وكل تغيير يطرأ على أسعار الضرائب، مدى انعكاسه على الأثمان وعلى القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد الوطني وعلى الملزمين به.

أيضا، مع تقدير مدى الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل امتيازات والتحفيزات الضريبية، بهدف حذفها أو الإبقاء عليها، وذلك مراعاة للوظيفة الأساسية للضريبة المتمثلة أساسا في تحمل التكاليف العمومية وضمان التوزيع العادل والمنصف للثروة وتعزيز التضامن بين المواطنين وتحقيق التوازن الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السابع موضوعه "المراقبة الضريبية وضمانات الملزمين بالضريبة".

فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم السي ابليلا مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ السؤال كان تيتطرح مرة مرة، وما فيها باس نطرحوه عاوتاني، لأنه هاذ الموضوع ديال المراقبة الضريبية كتشكل دائما واحد الهاجس بالنسبة للخاضعين للضريبة وبالنسبة للمقاولة بالخصوص.

ومناسبة باش نذكرو بأن العالم بأسره تيعتبر الحق ديال الإدارة في المراقبة هو اللي تيطابق الحق ديال الملزم والخاضع للضريبة باش يصرح بذاك الشي اللي بغى، وطبعا الإدارة عندها الحق باش تراقب المصداقية ديال التصاريح

الجبائية الضريبية، سواء ما يتعلق بالدخول بالأرباح بالقيمة المضافة بالمصداقية ديال المحاسبة.

وهاذي مناسبة أيضا، باش نذكرو بأن المراقبة الضريبية ما خصهاش تكون واحد المشكل وواحد الهاجس بالنسبة للمقاولة، لأنه خاصة بالنسبة للمقاولات اللي تيقدمو التصاريح ديالهم، التصاريح الصادقة والحقيقية إلى آخره، خاصة وأنه احنا تنشهدو تنقرو بأنه مؤخرا وهاذ الحكومة هاذي فجميع قوانين المالية تنلقاو واحد مجموعة ديال المقتضيات اللي تتعزز الضمانات ديال الملزمين فهاذ الإطار.

السؤال ديالنا طبعا أمام هاذ الضمانات الكثيرة القانونية اللي كاينة في أسميتو، كيف يتم تفعيل هاذ الضمانات اللي كاينة عند الملزمين في إطار المراقبة الضريبية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للجواب على السؤال.

شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد المستشار، السيد الرئيس، على هاذ السؤال، اللي هي فرصة باش نذكرو ونوضحو هاذ العملية المراقبة الضريبية التي تثير من وقت لآخر جدلا، فيه النقاش.

وكما قلتو السيد المستشار، فملي تيكون عندك واحد النظام ضريبي مبني على الإقرار على (la déclaration) ولابد تقرنو بالمراقبة نتاع الإدارة الضريبية، وهاذ المراقبة اللي تتقوم بها الإدارة الضريبية فهي بطبيعة الحال مؤطرة باحترام مجموعة من المساطر والنصوص اللي جاية في المدونة العامة للضرائب، واللي تيصوت عليها البرلمان، وهي المراقبة إما تتم في عين المكان وغادي نرجع للتفاصيل أو لا بالفحص نتاع المستندات والوثائق نتاع شي ملزم.

وبالتالي - فكما قلت - العملية دالمراقبة الضريبية اليوم، تيقومو بها أطر أستغل هذه الفرصة نتاع المديرية العامة للضرائب لأتوجه لهم بالشكر الجزيل والصادق على التضحيات اللي تيقومو بها، وهوما جزء مهم في المعادلة اللي حققت لنا 238 مليار نتاع الدرهم اللي مكنت واعطات لنا الهوامش أننا نواجهو مختلف الظروف، الصعبة منها خاصة، فرصة باش نأكد على الكفاءة نتاعهم وعلى الحياد نتاعهم، وعلى أنهم هم ناس يطبقون مقتضيات القانون، بعيدا عن تصفية أية حسابات كما قيل في العديد من المجالس، التي على أي نعتبرها خارج السياق، ولا تستجيب للحد الأدنى من الاستقامة لا الفكرية ولا الأخلاقية.

وبطبيعة الحال أستغلها فرصة أيضا، أنني، لأن هاذ المراقبة الضريبية عوض ما نواجهو الرأي العام بأمور قد تبتعد عن الحقائق، زعما كنوجه دعوة مفتوحة إلى السادة رؤساء لجان المالية داخل مجلس المستشارين ولا مجلس النواب، أننا نعقدو جلسة آنية لمناقشة كل القضايا المرتبطة بالمراقبة الضريبية، إن هم توصلو بشكايات في هذا الموضوع، من أي مقاولة كانت ومن أي ملزم كان وبطريقة شفافة وواضحة، ونوضحو المسار اللي درنا فيه العملية، وتكون لنا القدرة لنعتذر للملزم، إن نحن أخطأنا في حقه وأن نرجع له حقه كما يطالب بذلك القانون.

بالنسبة لهاذ المراقبة، كاينة واحد العملية قبل ما يمشي المراقب أو لا الإطار ديال..

سالا الوقت السيد الرئيس؟

هاذ المراقبة فيها واحد قبل ما يمشي هاذ المراقب أولا كنديرو البرنامج السنوي بطريقة إلكترونية، نتاع كافة الملزمين وفق واحد المعايير مهمة وواضحة، من شحال من عام أشنو هي (la fréquence) اللي ما درتش المراقبة، وأشنو هو التطور ديال رقم المعاملات، إلى غير ذلك.

هي فرصة أيضا أنني نوجه الدعوة للسادة البرلمانيين، سواء بمجلس المستشارين ولا بمجلس النواب أنهم يجيو شي نهار للإدارة العامة للضرائب، ويطلعو عن كثب عن الطريقة اللي تتم بها المراقبة الضريبية حتى يتأكدو بأنها تسمو على أن تكون أداة لتصفية حسابات معينة.

المسألة الثانية وهي الإجراءات والتدابير اللي كتكون خلال العملية ديال المراقبة، فيها المحضر نتاع بداية التحقيق ما خصوش يدوز 15 يوم، كاين الحق عند الملزم أنه يستعين بخبير يرافقه أثناء هاذ الشي، حددنا الآجل نتاع المراقبة وقلنا لما يكون أقل من 50 مليون نتاع الدرهم المراقبة ما تعداش 3 شهور، باش ما نأثروش على النشاط الاقتصادي نتاع المقاولة و6 شهور لما كتتجاوز هاذ الحد.

قلنا أيضا بأن كاين مسطرة تواجهية وفيها محضر اللي الملزم يقدم كافة الشروحات نتاعو، وبعد الانتهاء من عملية المراقبة فالملزم عندو الحق يقدم الطعن وعندو الحق يمشي للمحكمة الإدارية في الآجال اللي محددها القانون، وعندو الحق يبرم يعني الصلح مع الإدارة نتاع الضرائب، إن هو اقتنع بالنواقص التي قدمتها له الإدارة.

هاذ المراقبة الضريبية اللي كما قال السيد المستشار هي إجراء عادي في الممارسة الاقتصادية، هذا هو المنطق اللي خصنا ناخذوه بها، ولكن حتى الإدارة نحن نسير في الاتجاه على أن المراقبة تكون متعلقة ببعض الأسطر نتاع الميزانية، المقاولة اللي قد تثير يعني تساؤلات معينة، مكنت أنه بعد هذه العملية نطلعو العدد نتاعها والإيرادات نتاعها، مشينا من 2823 مليون نتاع الإيرادات دالمراقبة سنة 2021 لأكثر من 9.6 مليار درهم في سنة 2024، ثم الملفات التي روقبت انتقلنا من 50.000 سنة 2021 لأكثر من 60.831.

وقلت دائما بأنه الغاية من هذه المراقبة، هي التأكد بأن التصريحات التي تقدمها المقاولة هي تصريحات دقيقة تخضع للفوترة الحقيقية، تستجيب أو

تعكس النشاط الاقتصادي للمقاولة حتى تضمن الدولة حقها، كما أنها ملزمة لتوفير الشروط للمقاولة لربح ما تأتى لها من حقوق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نظرا لأهمية الموضوع، كنا ملزومين باش نفوتو الوقت المحدد.

السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

السيد الوزير، كنشكرك على سعة الصدر وكيضهر لي فالمجلس خصنا نلتقطو بإيجابية هاذ المقترح ديالكم، أنه في إطار اللجنة ديالنا نديرو واحد اللقاء حول هاذ الموضوع ديال المراقبة باش نوقفو على بعض الحقائق.

الحقائق الأساسية، اللي الحقيقة رقم 1، هو احنا فالكلية كنا كنقراو بأن القانون المغربي، المصدر المادي التاريخ ديالو هو القانون الفرنسي، القانون الفرنسي واحد المرجعية في حقوق الإنسان وفي حقوق المواطن وفي حقوق الخاضعين للضريبة، وغادي نلقاو بأن الضمانات اللي عندنا فالمراقبة وفي القانون الجبائي المغربي تتجاوز في بعض المسائل الضمانات اللي كاينة فالقانون الفرنسي.

عندي 3 ديال الملاحظات بكل بساطة:

الملاحظة الأولى، السيد الوزير، المراقبة هي واحد الوسيلة هي ماشي هي غاية، بمعنى أنه ملي كنديرو مراقبة نقدرو نلقاو إخلالات نقدرو ما نلقاوشاي إخلالات، ولهذا المراقبة خصنا نربطوها بالمسألة ديال التهرب الضريبي، إيلا كاين التهرب الضريبي راه غادي يكون واحد المراجعة مبنية عليها مبالغ إضافية، إيلا ما كاينش تهرب وما كاينش إخلالات اللي كتأدي للتهرب الضريبي، بحال إخلالات بسيطة ما خصهاش تكون إعادة تقدير رقم المعاملات في هذا الإطار.

وهنا أنا ما كرهت واحنا بصدد المراجعة ديال القانون التنظيمي للمالية، لأن كل مرة تنقولو فالمراقبة الضريبية مثلا فالسنة اللي جاي فالتقديرات غادي ندخلو فيها القد والقد، ما كرهناشاي نحيدو هاذ (la rubrique)، لأن ما كنعرفوشاي واش غندخلو فالمراقبة الضريبية شي حاجة ولا ما غاديش ندخلو فيها بالنسبة للعام الجاي.

الملاحظة الثانية راه حاليا الأغلبية ديال الخاضعين للضريبة، الأغلبية ديال المقاولات كيحاولو ما أمكن أنه يقومو بالالتزامات الجبائية ديالهم، ما بغاوش منازعات مع الإدارة ديال الضرائب وما بغاوش يعطيو واحد المبرر للإدارة ديال الضرائب باش تخضعهم للمراقبة الجبائية.

ولهذا، راه الحجم، دابا اليوم الحجم ديال (spontané) الأداء التلقائي ديال سميتو.. راه يتجاوز راه واحد 99% مثلا ولا أكثر كاع فهاذ الإطار.

الملاحظة الثالثة، خصنا نوصلو السيد الوزير السياسة ديال الإصلاح الجبائي، صحيح أن في إطار هاذ الحكومة دارت واحد المجموعة ديال الإصلاحات الجبائية اللي همت الضرائب الثلاثة كلها، ولكن باقيين بعض المقتضيات فالقانون الضريبي كتشكل موضوع نزاعات ضريبية دائمة، خصها واحد التدخل الجبائي باش نحيدو هذاك اللبس ونحيدو هذاك الغموض.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثامن موضوعه "تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعدين".

فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير للإجابة، شكرا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال.

على أي مما كان وصف الظروف الاجتماعية للمتقاعدين فهي تحتاج إلى عناية أكثر وأكبر.

أولا، المتقاعدين هم الوالدين نتاعنا جميعا، هم ناس قضوا حياتهم خدمة للوطن سواء فالقطاع العام أو في القطاع الخاص.

والجانب الثاني أيضا، هم شريحة مجتمعية بطبيعة السن فتتعيش ظروفا تستوجب مصاريف إضافية.

أعتقد بأنه الاهتمام بهذه الفئة الاجتماعية هاذ السنة نتاع 2025 كان أساسيا، الإعفاء الضريبي الكلي اللي درنا للدخول نتاع التقاعد، واللي مكنت 160.000 أو أكثر من 160.000 متقاعد أنهم يحسنوا الدخل نتاعهم على شطرين، آخر شطر غادي يكون في البداية نتاع يناير 2026، شيء أساسي، قد لا يعني جميع المتقاعدين، وأنا متفق، ولكن شرط أساسي وإشارة واهتمام أساسي بهاذ الموضوع.

المسألة الثانية التي كانت وبالتالي غادي نطويو بعد هاذ الملف نتاع تضريب الدخول المتقاعدين، لنمر إلى تفكير آخر.

الإجراء الثاني اللي كان مرتبط بالأيام دالاشتراك، واللي تحلات في

القطاع الخاص الشرط نتاع 3240 يوم، فباش تمكن أنه واحد الشريحة اللي خدمت أقل تستفيد من التقاعد، هو أيضا تراكم إيجابي في هاذ الموضوع.

كما قلت في البداية، نحن جميعا مطالبون، وغتكون عندنا الفرصة إن شاء الله، في مشروع قانون المالية، لنجد هوامش إضافية، يجب أن توجه لهذه الشريحة، التي أتفق معكم، السيدة المستشارة، وأنا سمعت لهاذ المداخلات في العديد من المناسبات، وعندي قناعة يعني ترسخت على أنهم يعني هوما ناس اللي ما تيستافدوش من الزيادات الأتوماتيكية للأجور، اللي تيستافدو منها الناس اللي تيشتاغلو ولكن هم ناس، كما قلت، ليس فقط تياخذو النتائج السلبية نتاع التضخم مما يحول إلى غير ذلك، ولكن أيضا الظروف نتاعهم نتاع السن، الله يرحم ضعفنا فذاك السن كل هو، راه كل هو تيحتاج لعلاجات إضافية، إلى غير ذلك.

أنا متفق، علينا جميعا أن نفكر لإيجاد الحلول ولإيجاد الروافد والمداخل والهوامش الأساسية لمعالجة الأوضاع نتاع هاذ الفئة، التي تستحق وتتطلب منا مجهودا جماعيا لتحسين، ولو نسبيا، ظروف معيشتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة للتعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم والتعاطف معكم مع هاذ الفئة، اللي هي كما جاء على لسانكم، هي فئة اللي فنت عمرها والشباب ديالها في خدمة هاذ الوطن، وفيها الآباء ديالنا والأمهات وكذلك الأرامل، وهاذ الفئة اللي هي الآن في مرحلة عمرية تتحتاج فيها الدعم والرعاية.

وفي هاذ الإطار، واعتبارا لواقع هاذ الفئة الذي يتنافى وحجم التضحيات اللي قدمتها، في ظل الارتفاع الكبير لتكلفة المعيشة، نتقدم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بالمقترحات التالية:

1- مراجعة طريقة احتساب قيمة التقييم السنوي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR[5]) التي لا تواكب ارتفاع التكلفة المعيشية؛

2- إطلاق حوار وطني شامل حول أوضاع المتقاعدين وإشراك ممثليهم النقابيين، وفي مقدمتهم الاتحاد النقابي للمتقاعدين التابع للاتحاد المغربي للشغل، وتشكيل لجنة مشتركة حكومية، نقابية، لمتابعة مخرجات هاذ الحوار واقتراح البرامج العمومية الموجهة لهاذ الفئة؛

3- الأخذ بعين الاعتبار أوضاع المتقاعدين ومطالبهم أثناء إعداد مشروع المالية لسنة 2026، وتضمينه تقريرا مفصلا حول أوضاع هذه الفئة وتخصيص اعتمادات مالية للزيادة في المعاشات وتقرير إعفاءات وتخفيضات ضريبية على المعاشات التكميلية؛

4- تحسين المنظومة الصحية والاجتماعية وتوسيع التغطية الصحية، لتشمل جميع الأدوية والأمراض المزمنة، وإنشاء صندوق دعم صحي واجتماعي خاص بالمتقاعدين لتسهيل ولوجهم للخدمات الصحية والاجتماعية؛

5- إقرار جواز خاص بالمتقاعدين وعموم المسنين لتمكينهم من الاستفادة من التخفيضات والعروض المجانية على النقل ومختلف الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية، واقتناء الأدوية كذلك؛

6- تعزيز دور الجمعيات والمؤسسات الأعمال الاجتماعية الناشطة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للمتقاعدين، وتمكينها من التكوين والوسائل المادية الكفيلة بتطوير خدماتها الاجتماعية لهذه الفئة.

وختاما، السيد الوزير، نؤكد أن هذه المقترحات هي وفاء منا لالتزامنا الجماعي الإنساني بما يضمن العدالة الاجتماعية، ويعكس احترام الدولة لهذه الفئة التي قدمت الكثير للوطن، وعلى الحكومة أن تتبناها في سياستها العمومية المتوجهة لهذه الفئة وفق مقاربة التقائية لتنزيل مختلف برامج القطاعات الوزارية، ما يتطلب بالفعل إرادة سياسية حقيقية لإيلاء هذا الملف الأهمية التي يستحقها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع والأخير، موضوعه "تقييم تأثير الميزانية على عيش المواطنين" من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس، السي لحسن حداد، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، بغيت نعبر لكم على التقدير الكبير للنهج الذي تتقوده، يعني تتقوده في وزارة المالية، سواء ما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية ولا تعزيز الشفافية وتوزيع الحماية الاجتماعية، هاذو خطوات جريئة ولمسنا الآثار ديالها على مستوى الحكامة، ولا مناخ الثقة اللي ساير يعني بالنسبة لتدبير الميزانية العمومية.

ولكن من موقعنا كبرلمانيين قرابين من المواطنين دايما تنسمعو واحد السؤال تيتكرر دايما، تيقلنا هاذ الأرقام اللي تتقولو لنا أشنو هو الأثر ديالنا على الحياة ديالنا مباشرة؟

والإشكال في نظري ماشي في جودة السياسات، أنا تنظن بأن

[5] **R**égime **C**ollectif d'**A**llocation de **R**etraite.

السياسات المتبعة هي سياسات جيدة في هاذ الإطار، ولكن هو الربط ما بين الميزانية والواقع ديال المواطن، كيف للمواطن باش يشوف الأثر ديال الميزانية على المعيشة ديالو، على العلاج ديالو، على التعليم ديال الأبناء ديالو، على الفرص ديال الشغل ديالو، والسؤال ديالي:

واش عندنا شي آلية كافية ولا أدوات كافية تقييم ديال الأثر الاجتماعي والجهوي للميزانية؟

واش كاين ممكن التفكير في شي آلية بسيطة واضحة تتجعل هاذ الأثر مفهوم ومقروء لدى المواطن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير للجواب على السؤال، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على هاذ السؤال، اللي بطبيعة الحال الامتداد نتاعو تيرتبط بالمالية العمومية، يعني بالبحث في هاذ الأمور المالية العمومية ودور الميزانية بشكل عام.

الآن كاين الإشكال النظري اليوم بحكم التطورات اللي عرفتها المالية العمومية في جميع الدول وبمختلف المناهج وبمختلف المدارس، كلها هي تتوصل لخلاصة واحدة وأن الميزانية نتاع البلد هي الآلية الجامعة لمختلف السياسات العمومية، في مختلف الميادين لا الاقتصادية، ولا البنية التحتية، ولا الاجتماعية، ولا الثقافية، إلى غير ذلك.

يعني لا نجد سياسة عمومية مهما كان توطينها خارج الميزانية نتاع الدولة إيلا جمعنا الروافد المتعددة لهذه الميزانية من ميزانية نتاع الميزانية العامة، ولا "SEGMA[6]" اللي تنصوتو عليهم هنا، يعني المرافق المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات الخصوصية، والميزانية نتاع الجماعات الترابية، هذا هي اللي تتلخص لنا الإنجاز نتاع السياسات العمومية.

التقييم نتاع هاذ السياسات العمومية هو مفهوم جديد أدخل في إطار المشروع نتاع القانون التنظيمي الجديد الذي يؤطر قانون المالية الحالي، واللي دخلناه جميع وقلنا هاذ التقييم خصنا ولابد بطبيعة الحال تنخصصو واحد المجموعة دالنفقات لمجموعة من البرامج يجب أن يكون بإمكاننا كمشرعين أننا نعرفو الأثر نتاع إنجاز المشروع، سواء كان سدا، أو فلاحيا، أو طريقا، أو بنية تحتية، إلى غير ذلك.

لنكن صرحاء وتتشوفو هاذ الشي، اليوم فهاذ التقييم الكمي يعني (quantitatif) مشينا بخطوات مزيانة وصلنا لمستويات أعلى، نستغل الإصلاح الذي نحن بصدده اليوم نتاع القانون التنظيمي لقانون المالية حتى نُدخل بشكل كامل ومتكامل هاذ التقييم الكيفي (qualitatif) باش نقدرو يعني يكون بإمكاننا أننا نقيم الأثر، ما أثر 500 ولا 200 ولا 300 مليون نتاع الدرهم التي أنفقناها في الإقليم الفلاني على الساكنة؟ لأن في نهاية المطاف، خص الأثر سواء اقتصادي أو اجتماعي أو مرتبط بالعيش يكون أثر مباشر على هاذ السكان.

وهاذ الإصلاح ماشي تعطلنا فيها، لأنه يتطلب التدرج، يتطلب إحداث الهياكل الإدارية المرتبطة بهاذ الشي، لأن خصك اللي يتبع المشروع داخل الإدارة، خصك الناس اللي يكونو مختصين في التقييم، خص حتى المؤسسات المرتبطة اللي كتدير (l'audit) إلى غير ذلك، دخل هاذ الشي في هذا..

واحنا كيف اتفقنا جميعا على أن القانون التنظيمي، الحمد لله شاركنا فيه بالاقتراحات المختلفة جاهز، وغادي نقطعو شوط آخر نحو تقييم الأثر، وآنذاك الميزانية ديال المواطن اللي كترافق مشروع قانون المالية، أينما وجد في ربوع المملكة غيكون بإمكانه يعرف أشنو هو الأثر تاع ذاك الدرهم اللي خصصت له الحكومة ولا ذاك المقدار ديال الفلوس على الحياة اليومية نتاعو ليقول نعم أنا تكفيت، والمشاكل اللي كانت عندي تعالجت، مازال محتاج إلى اعتمادات إضافية في نفس البرنامج في السنوات المقبلة، أو لا أننا نراجعو التوجه ككل على الطلبات ولا التنفيذ والتقييم نتاع ذاك الميزانية الموجهة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس للتعقيب، شكرا.

المستشار السيد لحسن حداد:

أنا فقط أثمن ما جاء به السيد الوزير.

وبالفعل يعني هاذ المسألة ديال أنه إيجاد مؤشرات حقيقية ديال تقييم الأثر على المواطنين مهمة جدا وخصنا نمشيو فيها.

ونحن في البرلمان، يعني نريد أن نذهب في هاذ الإطار هذا، باش يكون مؤشرات، منها مؤشر وطني وجهوي لقياس الأثر الاجتماعي للميزانية، مؤشر ربما سنوي مبسط يترجم الأرقام إلى نتائج محسوسة، ما هو حجم الاستثمار العمومي لكل مواطن في كل جهة؟ التطور ديال المؤشرات ديال الولوج إلى مرافق معينة؟ عدد مناصب الشغل؟

هاذو كلها مؤشرات، وهذا يعني مقاربة مهمة جدا، لأن هاذي هي اللي غادي ترجم يعني السياسات العمومية إلى مسائل محسوسة بالنسبة للمواطنين، ويمكن لنا أننا نقيسو هاذ الأثر هذا بالنسبة للمواطنين.

وأنا متفق معكم، السيد الوزير، يجب إيجاد ترسانة ديال يعني كيفية تتبع، شكون هوما الفرق اللي غادي تتبع، يعني يجب إيجاد كذلك المؤشرات ديال

[6] **S**ervices de l'**E**tat **G**érés de **M**anière **A**utonome.

التتبع، المؤشرات واش هي جهوية ولا وطنية، إلى غير ذلك، على كل البرامج اللي هي لأنه اللي غادي يكون التدبير بالبرامج في هاذ الإطار.

نعم أنه تنظن أنه المسألة اللي غتاخذ وقت طويل، واحد الوقت، ولكن هاذي مسألة أساسية جدا لأنها تتقرب المواطنين من تدبير الميزانية العمومية.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير المحترم على مشاركتكم القيمة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأعمال الشفوية.

رفعت الجلسة.